جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية و المحاسبة تخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي إدارة المخاطر المصرفية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:
جندية وئام

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن زيدان ياسين	أ. محاضر أ	عبد الحميد بن باديس
مقررا	بن زيدان الحاج	أ. تعليم عالي	عبد الحميد بن باديس
مناقشا	مقراد عبد الله	أ. محاضر ب	عبد الحميد بن باديس
مناقشا	حيمور مصطفى	أ. محاضر ب	عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2021 – 2022

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية و المحاسبة تخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي إدارة المخاطر المصرفية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:
جندية وئام

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن زيدان ياسين	ب. محاضر أ	عبد الحميد بن باديس
مقررا	بن زيدان الحاج	ب. تعليم عالي	عبد الحميد بن باديس
مناقشا	مقراد عبد الله	ب. محاضر ب	عبد الحميد بن باديس
مناقشا	حيمور مصطفى	ب. محاضر ب	عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2021 – 2022

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين

إلى من كان سبب وجودي بعد الله عزى وجل، من ربياني

صغيرا، ولم يبخلا عني بشيء والداي الحنونين أمدالله في

عمرهما وأحسن ختامهما وجزاهما عني خير الجزاء.

إلى أخواتي

وإلى عائلة جندية وعائلة جريوات

وإلي كل من جمعتني بهم الصداقة والمحبة وإلى جميع أساتذة

قسم المحاسبة والمالية

الشكر

أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ بن زيدان الحاج الذي إدخر
جهدا لمساعدتي في إنجاز هذا العمل وعلى الجهود التي
بذلها معي من خلال متابعته للعمل، وأشكر
أعضاء اللجنة الكرام.
كما أشكر كل إطارات بنك الفلاحة والتنمية
الريفية على دعمهم لي وعلى المعلومات
المقدمة من طرفهم.
وأختم شكري إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه
المذكرة من قريب أو من بعيد
ولو بكلمة طيبة.

لكم خالص شكري

ملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية مستغانم، و بعد التطرق إلى مفهوم التدقيق الداخلي و أهميته و أهدافه و كذا معاييره و بيان أهميته في المؤسسة المصرفية، تم التطرق إلى المخاطر المصرفية و مختلف أنواعها ،مقوماتها الأساسية و مراحلها و تبيان دورها في المؤسسة المصرفية.
و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية و مباشرة بين التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية و المخاطر المصرفية .

الكلمات المفتاحية : التدقيق، التدقيق الداخلي،المخاطر ،إدارة المخاطر المصرفية،البنوك، المؤسسة المصرفية، لجنة بازل للرقابة المصرفية، الأصول، الخصوم.

Résume

L'étude vise à mieux connaître le rôle de l'audit interne dans la gestion des risques bancaires au sein de la Banque de l'agriculture et du développement rural dans l'État de Mostaganem. Après avoir abordé le concept d'audit interne, son importance, ses objectifs, les mêmes normes et son importance dans l'établissement bancaire, les risques et les différents types bancaires ont été abordés, ses composantes et étapes de base ainsi que son rôle dans l'établissement bancaire. L'étude a mis en évidence une relation étroite et directe entre l'audit interne des institutions bancaires et les risques bancaires.

Mots-clés : audit, audit interne, risque, gestion des risques bancaires, banques, Comité de contrôle bancaire de Bâle, actif, passif.

summary

The purpose of the study is to learn more about the role of internal audit in managing banking risks at the Bank of Agriculture and Rural Development in Mustaganem State. After addressing the concept of internal audit and its importance and its objectives and the same standards and its importance in the banking institution, the banking risks and various types were addressed, its basic components and stages and its role in the banking institution.
The study revealed a close and direct relation between the internal audit of banking institutions and banking risks.

Keywords: audit, internal audit, risk, banking risk management, banks, banking institution, Basel Banking Control Committee, assets, liabilities.

الكلمات

الكلمة	الترجمة بالغة الإنجليزية
التدقيق	AUDIT
التدقيق المالي	FINANCIAL AUDIT
تدقيق الالتزام	COMPLIANCE AUDIT
التدقيق التشغيلي	OPERATIONAL AUDIT
تدقيق نظم المعلومات	INFORMATION SYSTEMS AUDIT
التدقيق البيئي	ENVIRONNEMENTAL AUDIT
تدقيق الأداء	PERFORMANCE AUDIT
المخاطر الائتمانية	CREDIT RISK
مخاطر السيولة	LIQUIDITY RISK
سيولة شديدة	EXTREME ILLIQUIDITY
احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة .	THE SAFETY CUSHION PROVIDED BY THR PORTFILO OF LIQUID ASSESTS
مخاطر أسعار الفائدة	INTEREST RATE RISK
مخاطر الصرف الأجنبي	EXCHANGE RISK
مخاطر القدرة على السداد	REPAYMENT RISK
مخاطر السوق	MARKET RISK
الرقابة على المخاطر	Risk control
معالجة المخاطر	Risk handling
تقييم المخاطر	Risk assissment
تخطيط المخاطر	Risk planing
تحليل المخاطر	Analysis
مراقبة المخاطر	Identification
التغذية العكسية	Monitoring
توثيق المخاطر	Feed back Risk documentation

قائمة المختصرات

الإختصار / الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الإنجليزية
IFACI	المعهد الفرنسي للمراجعين الداخليين	French Institute of Internal Auditors
IIA	معهد المراجعين الداخلين الأمريكيين	Internal Auditors' Institute of America
CAMELS	نظام التقييم المصرفي الأمريكي	capital assets management earnings liquidity and sensitivity
RIMS	جمعية إدارة المخاطر و التأمين	Risk Management Community , Education and Resources
IRM	معهد إدارة المخاطر	Institute of Risk Management

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	العناصر الأساسية للتدقيق الداخلي	12
02	تصنيف أهداف التدقيق الداخلي	15
03	الغرض من معايير التدقيق الداخلي	18
04	مهام التدقيق الداخلي	23
05	أنواع المخاطر المصرفي الرئيسية	31
06	وظائف إدارة المخاطر المصرفية	34
07	مراحل عملية إدارة المخاطر	39

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أهم التطورات في مفهوم التدقيق الداخلي	09
02	مختلف معايير التدقيق الداخلي	17
03	جانبي استقلال المدقق الداخلي	22
04	أهم مؤشرات قياس المخاطر	35

الفهرس

مقدمة عامة.....1

الفصل الأول:الإطار العام للتدقيق و التدقيق الداخلي للمؤسسة.....6

تمهيد الفصل..... 6

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق و التدقيق الداخلي..... 7

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي..... 8

المطلب الثاني:أهمية التدقيق الداخلي.....12

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الداخلي.....14

المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي، الغرض منها وخصائصه.....16

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي.....16

الفرع الأول: تعريف معايير التدقيق الداخلي.....16

الفرع الثاني: الغرض من معايير التدقيق الداخلي.....17

الفرع الثالث: خصائص التدقيق الداخلي.....18

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي: أنواع، الوظائف و المهام.....19

المطلب الثالث: عموميات حول التدقيق الداخلي.....19

الفرع الأول:أنواع التدقيق الداخلي.....19

الفرع الثالث: مهام التدقيق الداخلي.....22

خلاصة الفصل.....23

الفصل الثاني: المخاطر المصرفية و إدارتها.....24

تمهيد.....24

المبحث الأول: المؤسسة المصرفية.....25

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة المصرفية.....25

الفرع الأول: تعريف المؤسسة المصرفية.....25

الفرع الثاني: أدوار البنوك 29
المبحث الثاني: مدخل إلى المخاطر المصرفية 30
المطلب الثاني: عموميات حول إدارة الخاطر المصرفية 30
الفرع الأول: نظرة مفاهيمية 30
الفرع الثاني : وظائف إدارة المخاطر المصرفية: 34
الفرع الثالث : المقومات الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية: 35
المبحث الثالث: لجنة بازل للرقابة المصرفية 41
المطلب الثالث: لجنة بازل للرقابة المصرفية ،العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المصرفية 41
الفرع الأول : تعريف لجنة بازل 41
الفرع الثاني: دور التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية: 43
الفرع الثالث : العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر 45
الخلاصة 46
الفصل التطبيقي: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية 47
تمهيد 47
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR 47
الفرع الأول: بطاقة فنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 48
الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية 48
المطلب الثاني: مجال نشاط المجمع الجهوي للاستغلال بدر "BADR" مستغانم ودوره 48
الفرع الأول: : مجال نشاط المجمع الجهوي للاستغلال 48
الفرع الثاني: دور المجمع الجهوي للاستغلال 49
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة 49
المبحث الثاني: أنواع المخاطر التي تتعرض لها الوكالة والرقابة عليها 53
المطلب الأول: الرقابة على المخاطر المصرفية داخل الوكالة 53
المبحث الثالث: تقييم الأداء بواسطة أسلوب التحليل الأفقي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة 57

المطلب الأول: تحليل الأفقي للأصول..... 58

المطلب الثاني: تحليل الأفقي للخصوم..... 59

المطلب الثالث : التحليل لتغيرات التي طرأت على ميزانية بنك الريفية..... 61

خلاصة..... 64

خاتمة عامة..... 66

مقدمة عامة

المقدمة العامة:

شهدت العديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية حالات من العسر المالي والافلاس بشكل مفاجئ دون سابق إندار، والسبب الجوهري في هذا كله هو المعلومة المحاسبية والمالية، حيث تعتبر هذه القوائم المالية من المرتكزات الأساسية الموضحة والمنضمة في الوقت نفسه للعلاقة بين المسيرين الشركاء،وذات أهمية بالغة تساعد مستخدميه في خلق قرارات رشيدة ومما جعل المؤسسات تهتم أكثر بهذه القوائم بغية تحقيق أهداف معينة وإعطاء صورة جيدة للمؤسسة وذلك من خلال إستخدام نظام محاسبي فعال يساهم في تحسين مخرجات النظام المحاسبي ككل.

وعلى هذا الأساس هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ودوفع إستخدامه بما يدعم المؤسسة للوصول إلى أهدافها التي تحقق لها العديد من المزايا جراء تفعيل نظام المعلومات إلا أن هذه المعلومات في الحقيقة في يد المسيررين والافصاح عن هذه المعلومات في القوائم المالية يحد من درجة موثوقيتها.

يعتب الاففصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وسيلة مهمة يعتمدها العديد من المستفدين منها حيث توفر مختلف البيانات والمعلومات التي تتعلق بنشاطات المؤسسة، والتي يمكن الإعتماد عليها بغرض الوصول إلى إتخاذ القرارات أو وإبداء الرأي ما بشأن تلك المؤسسة.

الإشكالية:

من خلال ما سبق تتمحور إشكالية حول التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل العوامل التي تؤثر على عملية في القو ائم المالية للمؤسسة الاقتصاية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية الرئيسية، يتطلب الأمر الإجباة التساؤلات الفرعية الآتية:

تعتبر الفرضيات التالية كمحاولة لإعطاء إجابات مبدئية عن التساؤلات السابقة المتمثلة فيما يلي:

- هل تعتبر نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم عامل من عوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية؟
- هل تعتبر الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح عامل من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية؟
- هل تعتبر المؤسسة الإقتصادية عامل من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية؟

أسباب إختيار البحث:

هناك عدة أسابا دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع إضافة ألى ارتباطه الوثيق بتخصص المحاسبة والمالية.
- التغيرات في البيئة التي تعمل فيها المؤسسة الجزائرية، وذلك بالإتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي وما رافقه من تعديلات قانونية وتنظيمية.
- يعتبر هذا النوع من المواضيع أهم الموضيع الحديثة.

أهمية البحث:

للموضوع أهيمية كبيرة نوجزها فيما يلي:

- توضيح مفهوم الإفصاح عن كل المعلومات بشكل إيجابي للمؤسسة وللمستخدمين من الإفصاح.
- إثبات أن فعالية الإفصاح تنتج من كفاءة المعلومات المالية، مما يساهم بشكل جيد في إتخاذ القرارت وتعزيز الثقة والمصداقية بين المنشأة ومستخدمي هذه المعلومات.

أهداف البحث:

يعتبر الإفصاح من المواضيع المهمة التي تلقى إهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة فقد تعددت الدراسات والبحوث المحابسية، ومن أهم أهداف هذا البحث مايلي:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختيار الفرضيات المتبناة.
- براز دور الإفصاح في دفع المنشأة لرفع دقة ومصداقية معلوماتها المحاسبية وجعلها لدى الجميع.
  إبراز دور جودة المعلومات المحاسبية في انتاج قوائم مالية تحتوي على الإفصاح الأمثل.
- إبراز أهمية الإفصاح في تعزيز الثقة بين المنشأة ومستخدمي البيانات المالية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي.

مقدمة عامة

دفع قيام الثورة الصناعية إلى الحاجة لتكوين الشركات الكبرى، وازداد الاهتمام بأنظمة المحاسبة وتدقيق الحسابات معا باعتبار أن نشأت مهنة تدقيق الحسابات وتطورها قد ارتبط بنشأة المحاسبة وتطورها، حيث تبدأ عملية تدقيق الحسابات بعد أن تتم عملية المحاسبة، ومع انتشار الشركات وتنوع أعمالها وتعقد

وتشابك عملياتها وتوسعها، وما تميزت به الشركات بانفصال الملكية عن الإدارة وبالمسؤولية المحدودة للمساهمين، برزت الحاجة إلي الاستعانة بإدارة مهنية لها من الكفاءة ما يمكنها من فحص أعمال الشركات وبث الطمأنينة في نفوس المساهمين، وقد إتفق أن تكون هذه الأداة ممثلة في عدد من المحاسبين المدربين والمؤهلين علميا وعمليا،أطلق عليهم اسم مراقبو الحسابات أو مدققوا الحسابات.

التدقيق الداخلي يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فيطلق عليه مراقبة المراقبة، فقد كان اكتشاف الغش والأخطاء و ضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للتدقيق الداخلي، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات و المحافظ على أصول المنشأة، بعدها حدث تطور منطقي لوظيفة التدقيق الداخلي وهو نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال استقلاله التنظيمي.

من بين هذه المؤسسات نجد أن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات إحتياجا إلى تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية (لجنة بازل) و هي الجهة المعنية بالرقابة على البنوك المركزية في مختلف دول العالم. فتمثل إدارة المخاطر المصرفية أحد أهم الوظائف في البنوك والتي تعمل على تغطية جميع المخاطر الممكنة والتصدي لها ،إلا أن نجاحها يتطلب مساعدة مجموعة من الأطراف على مستوى المصرف لاسيما المدقق الداخلي من خلال الخدمات التي يقدمها.

وبناءا على ما سبق سنحاول تحليل هذا الموضوع انطلاقا من طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر المصرفية؟ وإدارتها؟

من هذه الإشكالية تندرج تساؤلات فرعية:

- ما هو التدقيق الداخلي و ما أهميته في المؤسسة المصرفية؟
- ما هي إجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة المصرفية؟
- ما المقصود بإدارة المخاطر؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ أهمية التدقيق الداخلي تكمن في توفير المعلومات اللازمة للمساعدة في اتخاذ القرارات بشكل صحيح.

- ✓ إدارة المخاطر تمكن البنك من تجنب المشاكل التي تعرقل أهدافه.
- ✓ التدقيق الداخلي أداة فعالة في إدارة المخاطر.

أهمية الدراسة :

نظرا للتطورات السريعة في القطاع المصرفي و زيادة الاستثمار في هذا القطاع أرى أن لهذه الدراسة أهمية في الوقت الحالي تتلاءم مع التوسع الحاصل في القطاع المصرفي الجزائري, إذ قد يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى فشل البنك في تحقيق أهدافه, فقد ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطرة الأمر الذي أدى إلى بروز أهمية عملية إدارة المخاطر وهو ماسيتم تناوله في دراستنا.

أهداف الدراسة:

- أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمؤسسات .
- معرفة مدى اعتماد المؤسسات المصرفية الجزائرية على التدقيق الداخلي .
- توضيح دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية .
- مطابقة الموضوع مع تخصصي للاستفادة منه في المستقبل

حدود الدراسة:

أجريت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr لولاية مستغانم.

حدود زمنية: سنة 2022 من 06أفريل إلى 06مارس

المنهج المتبع:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يجمع ما بين الدراسة النظرية والتطبيقية، قصد الوصول إلى إجابة لمشكلة البحث وكذا التأكد من الفرضيات تحقيق الأهداف، رغبة مني لتوضيح دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.أما الجانب التطبيقي اعتمدت فيه منهج دراسة حالة فتطرقت لجانب نظري للدراسة على المصرف محل الدراسة وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

متغيرات الدراسة:

من خلال موضوع الدراسة والمتمثل في دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية يتبين لنا متغيرين مستقل وتابع.

أولا- المتغير المستقل: التدقيق الداخلي.

ثانيا- المتغير التابع:المخاطر المصرفية.

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية لهذا الموضوع.
- محاولة معرفة مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بأهمية وقيمة المراجعة الداخل.

الدراسات السابقة :

1. **الدراسات العربية**

- دراسة أمينة مالك التي كان موضوعها التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية المقدم كمذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة أم البواقي للسنة الجامعية 2013 /2014 والذي توصلت فيه إلى عدة نتائج كانت من أهمها الإيشاد بالدور الكبير الذي لعبه إصدار معايير التدقيق الدولية على بيئة الأعمال والذي انعكس على أداء التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر و تقديم الخدمات الاستشارية بما يضيف قيمة للبنك.التأثير الواضح للتدقيق الداخلي في قيمة البنك من خلال مساهمته الفعالة في إدارة المخاطر.كما ميزت إدراك العديد من ذوي الاهتمام بالتدقيق الداخلي سواء للممارسين منهم أو الأكاديميين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر و الحاجة الماسة لتفعيل العاملين في البيئة الجزائرية.

دراسة بمكرمة كنزه مذكرة لنيل شهادة ماستر تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي جامعة سكيكدة 2017. والذي توصلت فيها الباحثة إلى أن وظيفة التدقيق تقوم بدور مهم في تقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وهو ما يؤثر إيجابا على الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الفرسان موضوع بحثها .كما يساهم تطور التدقيق الداخلي لدعم الحكومة في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة.

فوجدت أن هناك مساهمة كبيرة للمدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة مطاحن الفرسان من خلال قيامه بتقييم وتحسينه.

- دراسة بتواتي هوارية المعنونة بدور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية،دراسة حالة مؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر-مستغانم. مذكرة لنيل شهادة الماستر،للسنة الجامعية 2017/2016 . وكانت نتائجها تشير إلى أن التدقيق الداخلي يعمل على تقليل حدوث الأخطاء ويزيد من الكفاءة والفعالية وبالتالي زيادة الأرباح المسجلة من طرف المؤسسة. كما أنه يعتبر وسيلة من وسائل الرقابة والذي يلعب دورا هاما على فعالية نظام الرقابة الداخلية وكذا رقابة الأداء.

- إضافة إلى دراسة بن علي حليمة وبلخير بشيرة "دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية " مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة أحمد دراية أدرار للسنة الجامعية 2018/2017. وقد توصلتا الطالبتين إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي تساهم بشكل كبير في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص وتحديد المخاطر ودرجة خطورتها .وعليه فتعتبر الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي عنصرا هاما لمساعدة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية.

2. الدراسات الأجنبية

Instituse of Linterna Auditors (sans date)بعنوان.« The role of Internal Auditing in « Entreprise-wide risk managment

هدفت هذه الدراسة من خلال البحث والتحليل إلى أن دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، تعد إدارة المخاطر من أهم العناصر المكونة لعملية الحوكمة في المؤسسات، وتوصلت إلى أن إنشاء وتشغيل نظام إدارة المخاطر هي مسؤولية الإدارة وأن هناك دور جوهري للمدقق الداخلي فيما يتعلق بتقديم ضمانات الإدارة بفعالية نظام إدارة المخاطر.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتني خلال الدراسة هي:

- سرية الوثائق في مؤسسة التربص.
- صعوبة حصر الموضوع و حساسيته.
- العرقلة في قبول التربص في البنوك.

تقسيمات العمل:

لقد عالجت الموضوع من خلال ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول:الإطار العام للتدقيق و التدقيق الداخلي للمؤسسة.

الفصل الثاني: المخاطر المصرفية و إدارتها.

أما الفصل الثالث: فيشمل دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول

تمهيد الفصل

يعود أصل التدقيق إلى العصور الوسطى والتدقيق حديثا راجع إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي المالي بشكل أساسي كما تعتبر مهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة.

التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة مهمة للغاية تقود المجتمع إلى مجتمع فعال، من خلال إضافة قيمة إلى نظام الرقابة بأكمله. وفي هذا الفصل سنعمل على تعزيز أساسيات الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي، أولا وقبل كل شيء من خلال تقديم نظرة عامة حول هذا الملف، بدئا بالنشأة والتطور ختاما بالوظائف والمهام.حيث يتوافق التدقيق الداخلي مع مجموعة من المعايير الخاصة به، التي سندرسها إليها في المبحث الثاني.

سنتطرق في هذا الفصل التمهيدي إلى:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للتدقيق والتدقيق الداخلي

المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي، الغرض منها وخصائصه

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي:أنواع، الوظائف والمهام

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق و التدقيق الداخلي.

نجد أن كلمة التدقيق audit مشتقة من الكلمة اللاتينيةaudire ومعناها يستمع وهذا ما يدل أنها تطورت في الحكومات اليونانية والمصرية الذين كانوا يستخدمون المدققين للاستماع إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات

نشأة و تطور التدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للو اقع12 ،في البداية لم تكن الحاجة للمراجعة أو حتى لأشخاص يقومون بهذه العملية نظرا لقلة الصفقات وصغر العمليات التجارية قديما إلى أن تكونت الدول والممالك وتطورت الحياة الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى تطور المحاسبة و ازدياد حجم عملياتها1.

- **الفترة الممتدة ما بين 1850-1500:**

تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية[3]، غير أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية، وهو ما زاد من الحاجة إلى مدققين[4]، وظهور نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع، كما بدأ تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى ولو لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حاليا [3]

- **الفترة ما بين 1850-1905:**

شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة و الانفصال التام بين الملكية و الإدارة.

ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على مدققين حفاظا على أمواله المستثمرة خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني سنة1962 الذي أوجب شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية و العلمية) http://biblio.univ-alger.dz** ،الطبعةالأولى،دار وائل للنشر، الأردن، 2000،ص 18-17

[2] شعباني لطفي،**المراجعة الداخلية مهمتها في تحسين تسيير المؤسسةhttp://biblio.univ-alger.dz** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إدارة الأعمال،جامعة الجزائر، 2004-2003، ص18.

[3] محمد تهامي طواهر،مسعود الصديقي ،**التدقيق و مراجعة الحسابات**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006،ص9

[4] احمد حلمي جمعة،**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**،الطبعةالأولى،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2000،ص7-8.

بعد كهذه التطورات أصبح المجال مفتوحا للمراجعة حتى تبرز كمهنة ونشاط مهم لا يستهان به خاصة وقد تم تدعيمها بقوانين.

أما أهداف التدقيق في هذه الفترة يمكن اختصارها كالتالي[5]:

- اكتشاف الغش و الخطأ.
- اكتشاف منع الأخطاء الفنية.
- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

- **الفترة ما بين 1905 إلى يومنا هذا:**

ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة، هو ظهور شركات الكبرى و الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق اعتمادا كبيرا في، و كذلك الاعتماد على المراجعة الإختبارية أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي في عملية التدقيق.

أما الهدف من عملية التدقيق فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، بل أصبح الغرض الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.

ويعرف التدقيق على أنه:

فحص البيانات و المستندات و أنظمة الرقابة الداخلية والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع قيد التدقيق فحصا إنتقاديا منظما بقصد برأي فني و محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة [1].

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

الفرع الأول: تطور التدقيق الداخلي:

جدول رقم (01) : أهم التطورات في مفهوم التدقيق الداخلي .

[5] محمد تهامي طواهر، مسعود الصديقي ، **التدقيق و مراجعة الحسابات**، مرجع سبق ذكره، 2006، ص9.

السنة	مفهوم التدقيق الداخلي آنذاك
1947	إصدار أول قائمة تحتوي على مسؤوليات التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، الغرض منه إعداد مجموعة إرشادات تعرف الدور السليم و المسؤوليات لوظيفة التدقيق الداخلي داخل الشركة.
1957	تم طرح أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي.
1964	تم اعتماد تعريف التدقيق الداخلي: (على أنه مراجعة للأعمال و السجلات تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحيانا و بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض).
1971	عرفته بأنه: نشاط تقويم مستقل في المنشأة لمراجعة كل العمليات لخدمة الإدارة.
1972	طور معهد المدققين الداخليين هيئة مشتركة للمعرفة و التي تم تحديثها بشكل منتظم.
1974	تم تشكيل لجان لدراسة و اقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي.
1977	انتهاء لجان التدقيق من أعمالها، و تقديم تقرير بنتائج الدراسة.
1978	تم وضع المعايير من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلي في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة مهنة جديدة.
1996	تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صادر عن معهد المدققين الداخليين.
1999	تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه: نشاط نوعي و استشاري و موضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة و تحسين انجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات الموضوعية و اقتراح التحسينات اللازمة إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.
2001	تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي وقد عرف كالتالي: نشاط نوعي و استشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة و تحسين انجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات الموضوعية و اقتراح التحسينات اللازمة إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.
2012	قدم معهد المدققين الداخليين مشروع مقترح لتعديل المعايير وكان يتضمن التغييرات التي اتفقت عليها الوكالة الدولية الداخلية، مجلس معايير التدقيق.

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على خلف الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IAA، الطبعة الأولى، دار النشر و التوزيع الوراق، 2014، ص28-32.

الفرع الثاني:تعريف التدقيق الداخلي

كما يوجد عدة تعاريف أيضا مهمة للتدقيق الداخلي نذكر منها ما يلي:

التدقيق الداخلي:

للتدقيق الداخلي أهمية بالغة في وقتنا الحالي باعتباره وسيلة للحذر، دوره الأساسي هو محاربة كل من الغش والإهمال، الأخطاء المهنية والمخالفات، فمن الممكن الاعتماد عليه في معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

لذا سنقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى كل من:

لقد عرف POISSON et KREMPER , BETHOUX عملية التدقيق بأنها: هي فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي شريطة أن لا يكون هو الذي أعدها أو استعملها زيادة منفعة المعلومات للمستقبل[6].

تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية:

"التدقيق عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"[2].

نلاحظ من خلال هذا التعريف ما يلي:

-أنه تعريف عام و شامل كافة أنواع التدقيق المختلفة من تدقيق داخلي و خارجي وكذا حكومة.

-يحكم عملية التدقيق إطار عام من المعايير المتعارف عليها ، و يتم تنفيذها بإتباع إجراءات و خطرات منظمة ومخطط لها تختار من طرف المدقق.

-النتائج المتوصل إليها خلال عملية التدقيق مبررة بمجموعة من الأدلة و القرائن .

-يتم توصيل نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية[7].

يعرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي:

بأنه وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة ،لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية ، لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى[8].

كما عرفت لجنة المنظمة الداعية لإطار الرقابة الداخلية المتكاملة:

[6] BETHOUX.R, KREMPER et POISSON .M .**l'audit dans le secteur public**, paris 1986, p 21

[2] حامد طلبة، محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، زمزم ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص11.

[7] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**،الوراق للنشر و التوزيع،عمان ،2000،ص6.

[8] بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، **مدى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي-univ-chlef.dz**، الملتقى الدولي السابع، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012 ،ص03.

التدقيق الداخلي بأنه عمليات تتأثر بإدارة المؤسسة، يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية كفاءة العلميات وفعاليتها والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها [9].

تعريف المعهد الفرنسي للمراجعين الداخليين(IFACI) على أنه:

عبارة عن نشاط تقييمي مستقل يتم من داخل المؤسسة أو المنظمة،يهدف إلى تقييم مراقبة العمليات وهي تابعة للإدارة العليا مجال النشاط هو الرقابة من أجل تقدير وتقييم فعالية الرقابات الأخرى القائمة في المؤسسة، و بالتالي فهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الداخلية[10]

ولم تكتفي المنظمة بالتعريف السابق وأضافت توضيح ينظر من خلاله للتدقيق من منظورين تبعا للأهداف المتوخات منها :

- تقدير نوعية المعلومات: أي تشكيل رأي حول المعلومات المنتجة داخل المؤسسة.
- تقدير النجاعة وفعالية النظام ألمعلوماتي والتنظيم [11].

كما عرفاه GERMOND ET BONNAULT عملية التدقيق على أنها:

اختبار فني صارم وبناء بأسلوب من طرف منهي مؤهل ومستقل ،بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة،وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف ،وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات في الوضعية المالية ونتائج المؤسسة [12].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن التدقيق الداخلي يقوم على :

[9] عثمان عبد اللطيف، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة و الأداء**، مذكرة ماستر، التدقيق المحاسبي والمراقبة التسيير ،الجزائر ، جامعة مستغانم2015م، ص4.

[10] أقاسم عمر،**محاضرات في مقياس التدقيق الداخلي**، سنة ثانية ماستر تدقيق و مراقبة التسيير،جامعة أدرار،2017/2018،ص30.

[11] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسات التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر، 2008 ، ص 10.

[12] lIONNEL.G et GERARD.V, **audit et contrôle interne, aspects financiers -opération et stratégique**, p2.

الشكل رقم (01) : العناصر الأساسية للتدقيق الداخلي.

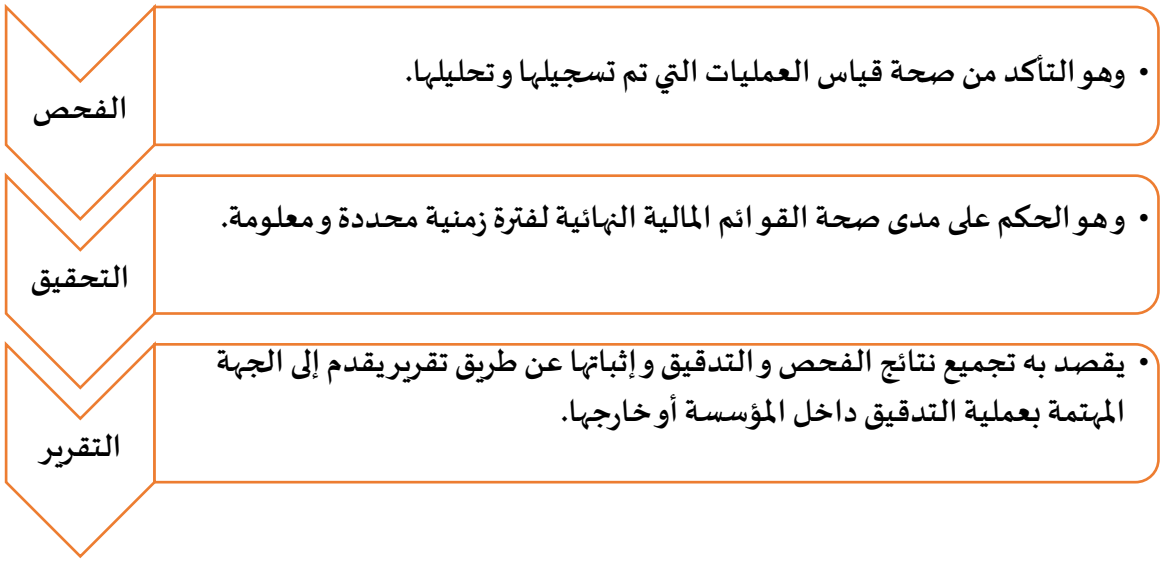

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على التعاريف السابقة.

المطلب الثاني:أهمية التدقيق الداخلي

تكمن أهمية التدقيق الداخلي إلى كونه وسيلة لا غاية، فهو يعتبر نشاطا تقييمي لكافة الأنشطة في المؤسسة، فنجد عدة جهات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات و الخطط المستقبلية و من هذه الجهات نجد كل من:

- **إدارة المؤسسة:**

وتعتبر المستفيد الأول لعملية المراجعة فهي تطلعها على النقائص الموجودة في نظام المراقبة الداخلي، واتخاذ القرارات المناسبة عل ضوء المعطيات.

- **المستثمرون:**

تمكنهم نتائج المراجع من اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في المؤسسة وعدم المغامرة بأموالهم.

- **البنوك والدائنون الآخرون:**

يعتبر تقرير المراجع مرجعا هاما لمختلف الدائنين للمؤسسة من خلال معرفتهم بمدى سلامة المركز المالي للمؤسسة ودرجة السيولة لاتخاذ القرار المناسب في كيفية التعامل مع المؤسسة مستقبلا[13].

- **إدارة الضرائب:**

وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة بناء على حصيلة المراجع الداخلي.

التدقيق لإدارة التسيير:

تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي تستخدم في المراقبة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية وليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.

أهمية التدقيق للملاك والمستخدمين:

تلجأ هده الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي، والوحدات الاقتصادية ومدى متانة مركزها المالي في اتخاذ القرارات لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم اكبر عائد ممكن و اعتبار عنصر الحماية الممكنة.

أهمية التدقيق للدائنين و الموردين:

حيث يعتمدون عليها لمعرف المركز المالي والقدرة عل الوفاء بالالتزام من قبل المؤسسة في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه.

أهمية التدقيق للهيئات الحكومية:

وذلك لغرض التخطيط والمراقبة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الصناعات.

أهمية التدقيق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى :

حيث تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في التمويل القصير الأجل للمؤسسات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها، لهذا فإنها تعتمد على القوائم المالية وتقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية وقبول المؤسسة من ناحية الائتمان المصرفي (القروض).[14]

[13] رضاء خلاصي، مرام ، **المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2013 ،ص50-51.

بالإضافة إلى:

الزبائن:

اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

العاملين:

اعتماد نقابة العاملين على القوائم المالية من اجل مفاوضة مع الإدارة من اجل وضع سياسة عامة الأجور وتحقيق مزايا العمال[15].

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي مجموع من الأهداف يمكن ذكرها في ما يلي:

أهداف التدقيق الداخلي :

- التأكد من الالتزامات بالسياسات، والإجراءات ومسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة.
- التحقق من جودة المعلومات الصادرة عن مختلف أقسام المؤسسة، التحقق من مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة.
- المساهمة في تطوير القواعد والإجراءات حسب التطبيق.
- التأكد من أن السياسات واستراتيجيات المؤسسة معدة ومتابعة من طرف كل المعنيين.
- التأكد من أن معايير أداء المؤسسة يتم تحديثها ويتم تحقيقها.
- التأكد من الاقتصاد و الكفاءة في استعمال موارد المؤسسة.
- التحقق من الوضعية الجبائية للمؤسسة.

[14] رضاء خلاصي، مرجع سبق ذكره، 2013، ص52.

[15] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجز ائر http://biblio.univ-alger.dz /**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011، ص10 .

- إحصاء وتقييم كل الآثار الجبائية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير في الهيكل، أو المخصصات المالية للمؤسسة، مع الاستفادة من الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف التشريع الجبائي.[16]

يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى صنفين[17]:

الشكل رقم (02): تصنيف أهداف التدقيق الداخلي.

المصدر: من إعداد الطالبة، خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عنIIA** ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014، ص38.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم نجاح التدقيق الداخلي في تحقيق واحدة أو أكثر من أهداف التدقيق الداخلي قد يؤدي إلى مخاطر نذكر منها:

- عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية والحد من إمكانية زيادة الخطأ والغش.
- عدم التقيد وإتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة والقوانين والتنظيمات المعمول بها.
- الاستخدام غير الاقتصادي للموارد كي لا ينتج عنه ضياع أو فقدان الأصول.

[16] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدوان، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، 2008 ،ص40 .

[17] خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عنIIA** ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014، ص38.

عدم تحقيق الأهداف الموضوعة والمخططة.

المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي، الغرض منها وخصائصه.

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي.

الفرع الأول: تعريف معايير التدقيق الداخلي.

سنتطرق فيما يلي إلى مختلف معايير التدقيق الداخلي و تعريفها و كذا الغرض منها :

يعرف المعهد الدولي للمدققين الداخليين IIA المعايير بأنها: " إطار عام يحكم الوظيفة أو هي المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم و قياس عمليات قسم التدقيق، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي"[18].

كما عرفت معايير التدقيق الداخلي بأنها "المقاييس و القواعد التي يتم الاعتماد عليه في تقييم و قياس عمليات قسم التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين " (IAA).[19]

وهنا نوضح تمثيل معايير التدقيق الداخلي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02) : مختلف معايير التدقيق الداخلي.

المجال الرئيسي	المجال الفرعي	مضمون المعيار
المعايير العامة	التأهيل العلمي و الكفاءة المهنية.	يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص لديه التدريب الفني الكافي و الخبرة كمراجع.
	استقلال المراجع	في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية، يجب أن يحافظ المراجع على الاستقلال الذهني و الاستقلال في المظهر.
	العناية المهنية	يجب بذل العناية المهنية اللازمة لانجاز الفحص و إعداد التقرير .

[18] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري – المعايير والقواعد مشاكل التطبيق العلمي**،المكتب الجامعي الحديث، ص 131.

[19] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص57.

معايير العمل المبدئي	تخطيط العمل و الإشراف على المساعدين .	يجب تخطيط العمل بدرجة كافية ويجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم.
	تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.	يجب أن تجرى الدراسة و تقييم ملائمين لأساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها،ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة و التي سوف تحدد إطار إجراءات المراجعة.
	توفير الأدلة الكافية و الملائمة	يجب الحصول على أدلة كافية و ملائمة من خلال الفحص و الملاحظة و المصادقات لتكوين أساس لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص.
معايير التقرير	توفير عرض القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	يجب أن يبين ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عام.
	الانسياق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة في الفترة الحالية هي المبادئ التي طبعته في الفترة السابقة.
	ملائمة الإفصاح في القوائم المالية.	ينظر إلى الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية على أنه كافي بدرجة معقولة إذا لم يوضح التقرير ذلك.
	وحدة الرأي	تقرير المدقق يجب أن يتضمن رأيه في القوائم المالية كوحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك، ويجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن الفحص الذي قام به المراجع و درجة المسؤولية التي يتحملها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على، عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص25.

الفرع الثاني: الغرض من معايير التدقيق الداخلي.

كما أن لها عدة أغراض نذكر منها التالي:

شكل رقم (03): الغرض من معايير التدقيق الداخلي.

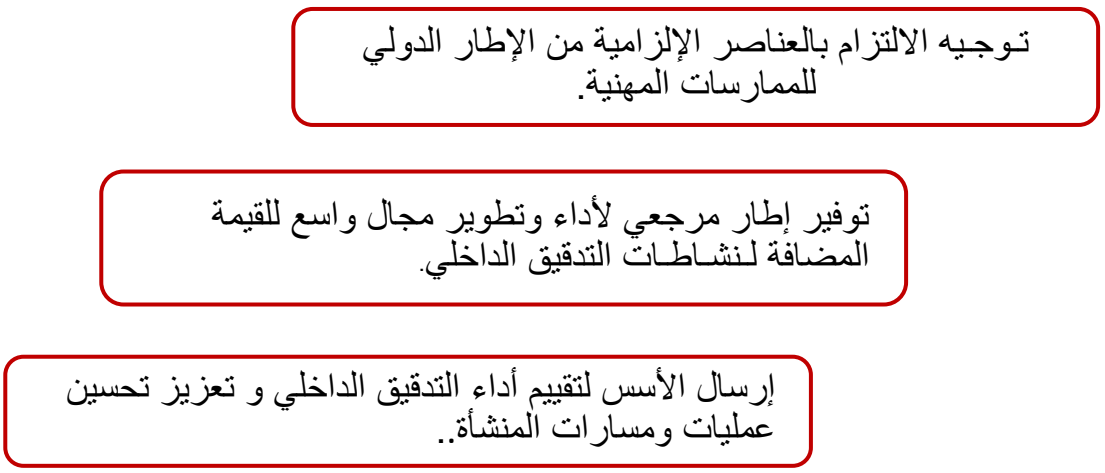

من إعداد الطالبة بالاعتماد على https://www.asjp.cerist.dz مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية المجلد 07 ،العدد 1،جوان 2020

الفرع الثالث: خصائص التدقيق الداخلي[19]

- **التدقيق الداخلي وظيفة شاملة:**

تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف حيث تنصب على كل وظائف المؤسسات بهدف خدمة الإدارة.

- **التدقيق الداخلي وظيفة دورية:**

حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

- **الاستقلالية:**

رغم أن التدقيق الداخلي وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المدقق أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية[20].

بالإضافة إلى تلك الخصائص نذكر خصائص أخرى لها والمتمثلة في[21]**:**

[20] رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي https://library.iugaza.edu.ps، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014 ،ص 33.

[21] رغدة إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره،2014 ،ص 34.

- التدقيق الداخلي دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية.
- التدقيق الداخلي وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة.

التدقيق الداخلي يسعى لترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي: أنواع، الوظائف و المهام

المطلب الثالث: عموميات حول التدقيق الداخلي

هنا سنتطرق إلى:

الفرع الأول:أنواع التدقيق الداخلي

يوجد أربعة أنواع للتدقيق الداخلي والمتمثلة في:

التدقيق المالي:

وهو يعني تدقيق العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذاالجانب بالاعتماد على التقنيات التالية:

- تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة.
- اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير وموازين التدقيق.
- التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختبار الإجراءات الخاصة بالاستلام، الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

تدقيق الالتزام:

يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة و القوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة.وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:

- التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المؤسسة.

الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة.

- رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم[22].

التدقيق التشغيلي:

هو الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية و المتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة،كما يشمل التدقيق تقويم كفاءة

[22] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

استخدام المادية والبشرية، بالإضافة إلى تقويم إجراءات مختلفة لعمليات، ويجب أنه يتضمن التدقيق أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل،والطرق لزيادة الكفاءة والربحية[2].

تدقيق نظم المعلومات:

يقصد بالتدقيق التكنولوجي(الإلكتروني) أو نظم المعلومات عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط و الرقابة وتوثيق أعمال التدقيق" .

لذا فإن التدقيق الإلكتروني يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة وتوثيق.[23]

هناك من يكتفي بأربعة أنواع للتدقيق المذكورة سابقة و هناك من يضيف ما يلي:

التدقيق البيئي:

عرفته وكالة حماية البيئة الأمريكية على أنه عبارة عن فحص موضوعي منظم، دوريو موثق للممارسات البيئية للمؤسسة للتحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها القوانين المنظمة للبيئة وسياسات المؤسسة.

تدقيق الأداء:

يتم الفحص المهني المستقل والمنهجي لفعالية الإدارة ونظمها، من خلال عمليات تدقيق مستويات الأداء، وذلك لتقييم مدى فعاليتها في استخدام مواردها كما تعمل عمليات تدقيق مستويات

الأداء على تحديد مواقع القوة ومواقع الضعف في نشاطات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة لإدخال المعالجات المطلوبة، لذلك تعتبر عملية تدقيق الأداء وسيلة هامة لتحسين الإدارة[24] .

يمكن أن تشمل نتائج عملية تدقيق الأداء وسيلة هامة لتحسين الإدارة، أو على معلومات هامة كحل الفعاليات أو العمليات التي يتم تدقيقها.

الفرع الثاني:وظائف و مهام التدقيق الداخلي:

[23]فاطمة بعوج، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار http://archives.univ-biskra.dz** ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014 ،ص30.

[24]خلف عبدا لله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عنIIA** ، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص234-243.

وظائف التدقيق الداخلي:

إن وظائف التدقيق الداخلي تشمل الأتي:

- **خدمات التأكيد:**

و هي التي تهتم بالتقييم الموضوعي لأدلة من أجل تقديم ر أي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات، طبيعة و نطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي، و يوجد بشكل عام:

- الشخص أو المجموعة المشاركة مباشرة في العملية.
- الشخص أو المجموعة القائمة بالتقييم (المدقق الداخلي).
- الشخص أو المجموعة المستخدمة للتقييم (المستخدم).

- **الخدمات الاستشارية:**

هي بطبيعتها توجيهات، و تنفذ بناء على الطلب الخاص لإدارة المؤسسة، و تشمل الخدمات الاستشارية عموما على طرفين هما :

- الشخص أو المجموعة الذي يقدم الخدمة، المدقق الداخلي.
- الشخص أو المجموعة التي تبحث عن و تتسلم النصيحة، عميل المهمة (المؤسسة محل التدقيق).

وعند أداء الخدمات الاستشارية يجب على المدقق الداخلي أن يحافظ على الموضوعية ولا يفترض أن المسؤوليات الإدارية قد تم القيام بها بالكامل[25] .

إن قيام المدقق الداخلي بأعمال التحقيق والتقييم يتوقف على درجة استقلاليته وهذا الاستقلال له جانبين:

[25] رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة بين التدقيق و أثرها في تعزيز الداخلي والخارجي في المصارف نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي https://library.iugaza.edu.ps/**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014 ،ص 33.

جدول رقم (02) : جانبي استقلال المدقق الداخلي.

جانب الأول:	الجانب الثاني:
المركز التنظيمي للمدقق الداخلي، وهذا يتوقف على نطاق الخدمات التي سوف تطلبها الإدارة منه.	عدم اشتراك المدقق الداخلي في الأعمال التي تخضع لتدقيقه.

الفرع الثالث: مهام التدقيق الداخلي

- **مهام التدقيق الداخلي:**

شكل رقم (04) : مهام التدقيق الداخلي.

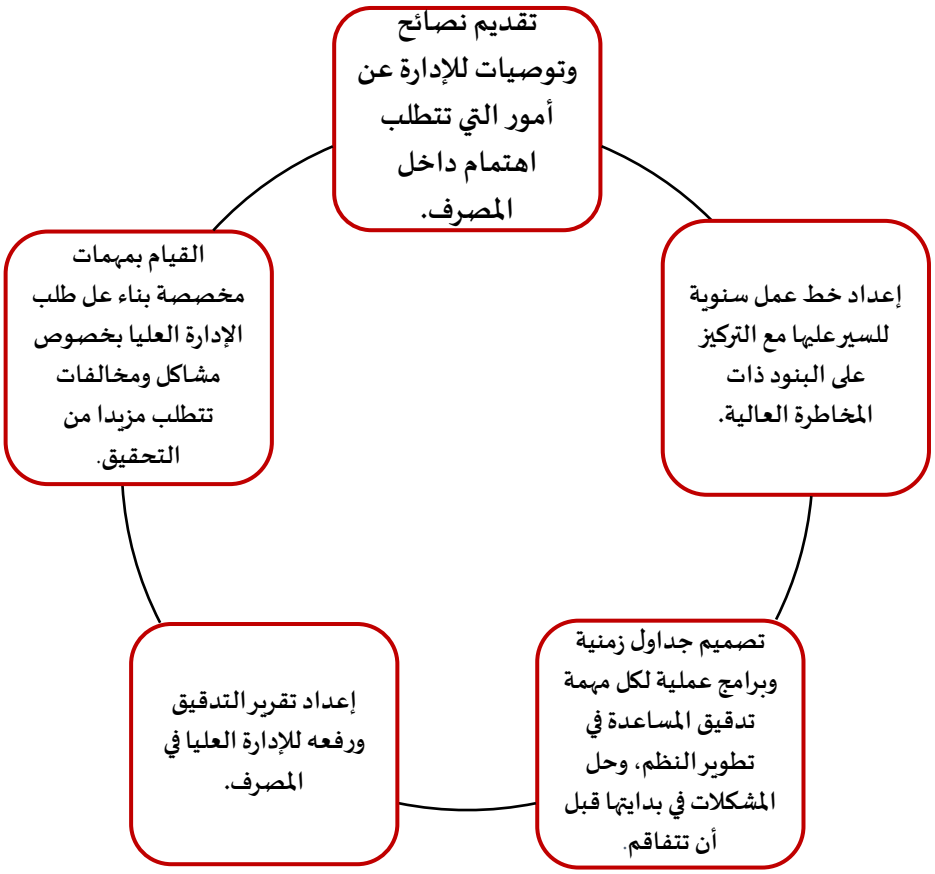

من إعداد الطالبة بالاعتماد على رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي ، مرجع سابق ،ص 33.

خلاصة الفصل

يتم التدقيق الداخلي بعد تنفيذ العمليات المحاسبية، كما أنه يحتل أهميته بالغة لدى المؤسسات والأطراف المعنية، وهو نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال استقلاله التنظيمي.من خلال هذا الفصل يمكننا أن نخرج بخلاصة عامة،حيث أن التدقيق يعتبر ميدان واسع ،عرف تطورات كبيرة متواصلة،كما أنه يقوم أساسا بالتحقق من سلامة السجلات والبيانات عن طريق القيام بفحص انتقاديا وفق معايير متفق عليها عالميا والمحافظة على أصول المنشأة،وبالرغم من دوره الهام، إلا أنه قد يتضمن بعض المخاطر التي تنجم عن إمكانية إبداء رأي خاطئ من طرف المدقق.

الفصل الثاني

تمهيد

لقد بدت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة، وانتشرت من منظمة لأخرى، وعرفت باسم رابطة مشتري التأمين وسرعان ما تغير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 (RIMS). كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري، و تقوم جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها إدارة المخاطر، كما يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يتحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 ،وأصبح المسمى المهني للمتخرجين من البرنامج زميل إدارة المخاطر (ARM) .

لقد نشأت إدارة المخاطر من اندماج بين تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والنظرية المالية والتأمين، ومع ذلك فإن كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الشركات و تطبيقها.

سنتطرق في هذا الفصل التمهيدي إلى:

المبحث الأول: المؤسسة المصرفية

المبحث الثاني: مدخل إلى المخاطر المصرفية

المبحث الثالث: لجنة بازل للرقابة المصرفية

المبحث الأول: المؤسسة المصرفية

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة المصرفية

كلمة بنك بالفرنسية" BANQUE" أصلها كلمة ايطالية" BANCO" وتعني المنضدة" BANC" التي يتم عليها عد وتبادل العملات، كان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، وأصبحت فيما بعد تطلق على المكان الذي توجد به تلك المنضدة وتجري فيها المعاملة بالنقود والمتاجرة بها على الطاولات في الموانئ و الأماكن العامة لدى الصاغة والصيارفة الإيطاليون .

الفرع الأول: تعريف المؤسسة المصرفية.

تعريف:

فمن وجهة النظر الكلاسيكي يمكن القول أن البنك أو:"مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، الأولى لديها فائض من المال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعةمن العملاء تحتاج إلى الأموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما"[1].

كما يمكن تعريفه على أنه: " مكان تتجمع فيه الأموال على شكل ودائع لدى المصارف وتأخذ شكل أقساط تأمين لدى شركات التأمين وشكل مدخرات في صناديق التوفير البريدية[2].

أو:" هو مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها" [3].أي المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يقوم البنك بجمعها أو توصيلها أو تنميتها لهد فتحقيق فائدة للطرفين مقابل ربح مناسب[4].

أنواع المؤسسات المصرفية:

البنوك من حيث الشكل القانوني:

- البنوك العمومية: وهي التي تعود ملكيتها للقطاع العام، مثل البنك المركزي.
- البنوك المختلطة:وهي التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص و العام (الدولة) معا.

---

[1] محمد مصطفى نعمات، **إدارة البنوك**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة 01 ،2017 ،ص47.

[2] رشا العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعةالأولى،عمان، 2010 ،ص6.

[3] أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2012 ،ص67.

[4] سلطان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 ،ص9.

- البنوك الخاصة:وهي التي تعود ملكيتها للقطاع (الخاص، الأفراد، الهيئات، الشركات)[1].
- البنوك من حيث طبيعة النشاط:

- **البنك المركزي:**

هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النفوذ في كل الدول و يتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة. و كذلك هو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية في الجهاز النقدي[2].

- **البنوك التجارية:**

تسمى أيضا بنوك الودائع وهي تتخصص في منح القروض والحصول على ودائع الأفراد لاستثمارها نيابة عنهم، كما يتم فيه شراء وبيع العملة الأجنبية والقيام بعمليات الإعتماداتالمستندة، وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الجرائد الجديدة[3].

- **بنوك الإستثمار:**

يتم فيها عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة....) لهذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأس مالها بالدرجة الأولى وعلى الودائع طويلة الأجل[4].

- **البنوك الصناعية:**

تهدف إلى تقديم مختلف التسهيلات المباشرة و غير المباشرة إلى المنشآت الصناعية.

- **البنوك العقارية:**

تهدف إلى تمويل قطا ع البناء و الإسكان مقابل رهن عقاري[5].

- **البنوك الزراعية:**

---

[1] فائق شقير وآخرون، **محاسبة البنوك** ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى ،2000 ،ص23.

[2] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007،ص82.

[3] أحمد نور، **المحاسبة في المنشآت المالية**، دار النهضة العربية و النشر، 1984،ص12.

[4] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية الدولية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ،2006ص22-23.

[5] بوعيسى آمال، **حتمية خوصصة البنوك التجارية في إطار العولمة** ، معهد علوم التسيير، جامعة المدية، 2005-2006 ،ص15.

هي التي تقوم بتقديم خدماتها عن طريق التمويل وشراء البذور و الأسمدة.

- **البنوك من حيث الجنسية:**

  - البنوك الدولية و الصناديق الدولية: هذه البنوك لها الصفة الدولية، بحيث تنبثق هذه البنوك من طرف الهيئات الدولية[1].
  - البنوك الوطنية: التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها، ويكون أغلبية رأس مالها وطنيا وتعود ملكيتها لأشخاص تابعين للدولة. وتخضع للقوانين المحلية فقط[2].
  - البنوك الأجنبية: وهي البنوك التي تتمتع بجنسية أجنبية، ويكون رأس مالها مملوك بشكل رئيسي من قبل مؤسسات و أفراد أجانب.

- **البنوك من حيث الشمولية:**

  - بنوك ذات الفروع :لها شكل شركات المساهمة فتفتح فروع في كافة الأنحاء الهامة في البلاد، تتميز سياسة الإقراض فيها بمنح قروض قصيرة الأجل تستخدم في تمويل رأس المال العامل لسرعة استرداده.
  - البنوك الإقليمية: وهي التي تنحصر فعاليتها في ولاية أو مدينة واحدة أو مركز واحد وتقوم عادة بدور الوسيطبين مختلف الزبائن و البنوك[3].
  - بنوك السلاسل :هي عبارة عن سلاسل منفصلة عن بعضها إداريا،ولكن يشرف عليها مركز واحد يتولى برسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة العامة كما ينسق الأعمال و الوحدات ببعضها البعض[4].

---

[1] بوعيسى آمال،مرجع سابق،ص16.

[2] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] رشاد العصار، رياض حلبي ، **النقود والبنوك** ، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000،ص،ص: 68-70.

[4] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 13.

بالإضافة إلى:

- بنوك المجموعات (القابضة) :تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها و تشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها، لها طابع احتكاري يعني أنها مجموع ة من البنوك مكتملة في مجموعة واحدة.
- البنوك الفردية :توظف أموالها في أصول بالغة السيولة مثل الأوراق التجارية المخصومة، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها فهي عبارة عن مؤسسات صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص[1].
- بنوك منشآت الادخار والتوفير: وهي تختص بتجميع المدخرات للأفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى) والتي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار وقد تكون تلك المدخرات لأجل أي مرتبط سحبها بتاريخ وعندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات.
- بنوك الأعمال: وهي بنوك ذات طابع خاص وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق اقتراضها أو الاشتراك في رأس مالها أو الاستحواذ عليها، إذنفهي تعمل في سوق رأس المال[2].
- البنوك الإسلامية: البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعال يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية و بما يخدم شعوب الأمة المنتشرة في جميع بقاع العالم مقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة تعمل على تنمية اقتصادياتها ويهدف إلى تحقيق الربح بإدارة المال[3] .

[1] سليمان أحمد اللوزي، **إدارة البنوك**، دار الفكر لطباعة و النشر، 1997 ،ص3.

[2] حمزة عبد الحليم ، **البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار دراسة بنك البركة الجز ائري وكالة غرداية**،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، **https://dspace.univ-ouargla.dz** ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2012 ،ص12.

[3] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى ،2004 ،ص23.

الفرع الثاني: أدوار البنوك

تلعب البنوك بأنواعها دورا رئيسيا خاصة للأعوان الاقتصاديون ،فتعتبر الوسيط بين العارضين والطالبين كونها المصدر الأول لتمويل المشاريع الإقتصادية الإنتاج للمؤسسات فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات ،و هذا عبر أدوار أساسية تقدمها البنوك، و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أدوار البنوك :

- **دور الرقابة :** البنك المركزي يعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات الإقتصادية للدولة والتي تتحكم في الكتلة النقدية وهذا عن طريق الرقابة، وهو يعمل على عدم إحداث التضخم أو التقليص من حجم النقد في البلاد.
- **دور الوساطة :**أي يعمل على متابعة دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية والمستهلكين الذي يمثل العاملين في تلك الوحدات ويشير إلى أن النقود في هذه الحالة تتدفق في صورة أجور نقدية، ويقوم المستهلكون بدورهم باستخدام تلك الأجور في شراء مختلف السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.
- **الدور الاستثماري:** تعتبر البنوك التجارية من أهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدماتها المصرفية دون تمييز، فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لإستثمار مدخراتهم[1].

المبحث الثاني: مدخل إلى المخاطر المصرفية

المطلب الثاني: عموميات حول إدارة الخاطر المصرفية

تعتبر الإدارة الفعالة لمخاطر والمتميزة بالكفاءة والسرعة، أمر ذو أهمية بالغة لضمان سلامة عمليات البنك المالية والتحسين من ربحيته، والتي تشمل التعرف على المخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها بشكل من منتظم، ويتمثل الهدف الأساسي من إدارة المخاطر في زيادة عوائد البنك بما يتلاءم .

[1] منير إبراهيم الهنيدي،**إدارة البنوك التجارية**،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة 2001،ص،ص:133-134.

الفرع الأول: نظرة مفاهيمية

تتغير المفاهيم و المعنى واحد فنجد عدة تعاريف لإدارة المخاطر .

تعريف إدارة المخاطر:

هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[1].

كما عرفها عبد الحق بوعتروس في كتابه،" الوجيز في البنوك التجارية "، بأنها مجموعة من الواجبات و الأنشطة الوظيفية التي يبذلها عن المسؤولين عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها و التي يتعرض لها و التي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث وبالتالي إرسال خطة للتخفيف من الآثار المادية المترتبة أثناء وقوع الخسارة ويهدف حماية المشروع من أي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف تتعرض لها المنشأة[2].

فمفهوم إدارة المخاطر هو أنها جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي شركة، وهي التي تعمل على تحديد المخاطر التي تتعرض لها ،عن طريق إعطاء قيم لهذه المخاطر و فهم طبيعة المخاطر التي تواجهها أيضا والسيطرة عليها[3].

أنواع المخاطر المصرفية:

تعرف المخاطر المصرفية بأنها تأثر سلبا على الربحية لعدة مصادر عائدة إلى عدم التأكد ،ويقصد بالربحية في السياق التالي كل من المقاييس المحاسبية و مقاييس مراقبة تحركات السوق .

شكل رقم (05) : أنواع المخاطر المصرفي الرئيسية.

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد،إدارات،البنوك،الشركات)**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007،مصر،ص51.

[2] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية**،الجزائر،2000،ص49.

[3] عبد الناصر براني أو شهد،**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**،دار النفائس،الأردن،الطبعة الأولى،2013،ص.ص: 200 -209.

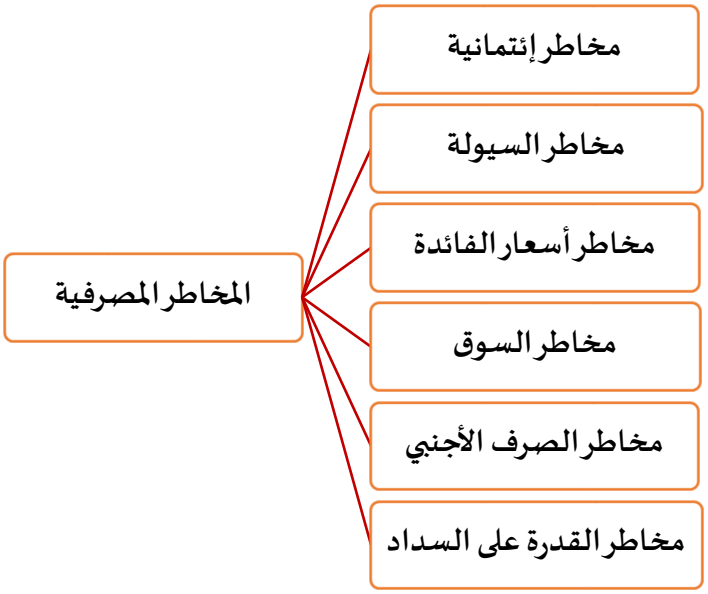

المصدر: من إعداد الطالبة.

سنتطرق فيما يلي إلى شرح مبسط للشكل السابق:

مخاطر إئتمانية:

هي مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أيعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، فيتولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية. إن المخاطرة الائتمانية ذات أهمية بالغة حيث أن عجز عدد صغير من العملاء المتخلفين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة، وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال إجراءات كلاسيكية متبعة في البنوك عن طريق تنظيم الحدود ووضع سقف على المبلغ المقترض لأي عميل، ويتم إجراء فحص للتطبيقات الائتمانية بواسطة مسئولي الائتمان أو لجان الإعتمادات.

مخاطر السيولة:

تعتبر مخاطر السيولة مخاطرة رئيسية ويتم في الغالب تعريفها بطرق مختلفة:

- لا سيولة شديدة.
- احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة.

القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية .

ينتج عن حالة اللاسيولة الشديدة الإفلاس، ومنه فإنها مخاطرة قاتلة، وهناك معنى آخر شائع لمخاطر السيولة و هي أنها تعني مواجهة صعوبات في تدبير الأموال، إذن ترتبط مخاطرة السيولة بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة، و مثل هذه القدرة هي في الواقع محصلة نوعين من العوامل هما :

- السيولة السوقية التي تتفاوت بمرور الوقت.
- سيولة البنك.

مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف هذه الأخيرة على أنها مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وبما أن أسعار الفائدة غير مستقرة فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا، وأي شخص يسلف أو يقترض يكونمعرضا لمخاطرة أسعار الفائدة .

و هنا ك مصدر آخر لمخاطرة أسعار الفائدة تنشأ من سلوك العملاء الذين يقارنون مردودات وتكاليف ممارسة الخيارات المتضمنة في المنتجات المصرفية ويجرون إختياراتهم تبعا لظروف وأحوال السوق.وبالنظر لأهمية تلك المنتجات[1].

مخاطر الصرف الأجنبي:

خطر الصرف لا ينشأ مباشرة عند إبرام العملية التجارية أو المالية المقومة بالعملة الأجنبية الذي يعتبر حينها خطر محقق، بل ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن تصدير أو استيراد سلعة معينة، أو التفاوض بشأن إبرام عقد قرض بالعملة الأجنبية[2].

مخاطر سعر الصرف:

هو الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات التجارية مع الخارج من جراء التذبذبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات[3].

---

[1] طارق عبد العال حماد طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد،إدارات،البنوك،الشركات)**،مرجع سبق،ص197.

[2] XatierB; Didier M;Dahlia T: **Le marché des changes et la zone franche .EDICEF**, France; 1999;P9

مخاطر القدرة على السداد:

هو تفويت الإلتزام أو خرق إتفاق ما و الدخول في إجراءات قانونية ويتم الإعلان عن العجز على الدفع عندما لا يتم سداد مبالغ مجدولة في موعدها لفترة أقل من 3 أشهر بع حلول موعد التسديد[1]. ومع ذلك فإن بعض الإتفاقيات يمكن أن تؤدي أيضا إلى الدفع الفوري إلى كافة الديون المعلقة،و بدون التنازلات الممنوحة من جانب المقرض في مثل هذه الأحوال يكون المقترض مفلسا لأنه لا يمكن أن ينجو من سداد كل الأموال المقترضة.[2]

مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق عندما تقدم البنوك على إجراء معاملات تجارية متعلقة بأصولها وخصومها من أوراق مالية مختلفة وعملات وحتى المشتقات المالية عوضا عن استثمارها في عمليات مصرفية الطابع بشكل عام ،فتقلب أو التبدل في أسعار هذه الأصول يسبب ما يعرف بمخاطر السوق.[3]

الفرع الثاني : وظائف إدارة المخاطر المصرفية:

شكل رقم (06) :وظائف إدارة المخاطر المصرفية.

[1]لبصير صورية،تسيير **مخاطر عدم السداد القروض في البنوك التجارية**،**dspace.univ-msila.dz**،مذكرة شهادة ماستر تخصص مالية و إدارة المخاطر،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2015،ص10.

[2]شقيري نوري موسى،محمود إبراهيم نور،وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب،**إدارة المخاطر**،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى،عمان،2012،ص104.

[3]المهدي حجاج،سعداوي نعيمة، زعباط لطفي،المجلة الدولية للأداء الاقتصادي،المجلد 2019،العدد3،تاريخ النشر 30جوان 2019،جامعة أمحمد بوقرة،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،مخبر **أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية،الجزائر**، تاريخ الاطلاع2022/06/16 https://search.emarefa.net/ar/detail/ .

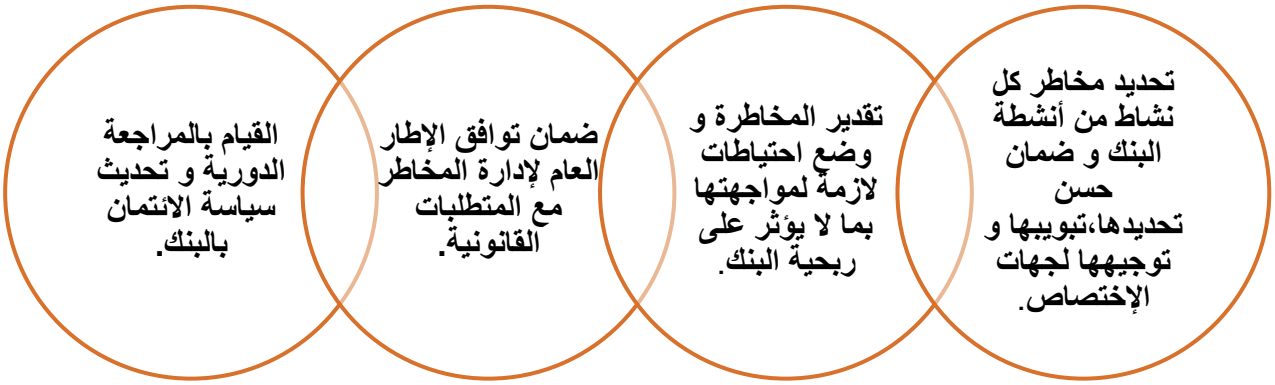

المصدر : من إعداد الطالبة،بالإعتمادعلى إبراهيم ،رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير،جامعة غزة فلسطين،تخصص محاسبة و تمويل،2011،ص39.

و بعد معرفة وظائف إدارة المخاطر يجدر بنا ذكر مبادئها:

أهم مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:

- الحد من المخاطر بشكل فعال بناءا على قياس مدقق وخال من الخطأ، وتقييم الإجراءات و الأدوات والطرق المتبعة، من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة .
- التعريف الدقيق للمخاطر التي تواجهها البنوك أو أحد أنشطتها.
- وضع بنية تنظيمية وبشرية مناسبة وتطورات .
- إجراء قياس كمي لكل المخاطر لأنها كل تولد خسارة محتملة.
- يجب ضبط وتسوية رأس المال بما يتفق مع المستوى المطلوب لجعله قادرا على استيعاب الخسائر المحتملة المولودة عن كل المخاطر.
- الحماية النهائية من هذه الخسائر تتمثل في رأس المال[1].

كيفية قياس المخاطر المصرفية:

جدول رقم (04): أهم مؤشرات قياس المخاطر.

[1] منال هاني،اتفاقية بازل3و دورها في إدارة المخاطر المصرفية،www.asjp.cerist.dz ،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد16،المجلد01،2017،جامعة العفرون ،الجزائر،ص309.

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الإئتمانية	▪ صافي أعباء القروض/إجمالي القروض. ▪ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض. ▪ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت و لم تسدد .
مخاطر السيولة	▪ الودائع الأساسية / إجمالي الأصول. ▪ الخصوم المتقلبة/ إجمالي الأصول. ▪ سلم الاستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	▪ الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول. ▪ الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم. ▪ الأصول الحساسة –الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	▪ المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. ▪ إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	▪ إجمالي الأصول / عدد العاملين . ▪ مصروفات العمالة / عدد العاملين .

المصدر: طارق عبد العال حماد،**إدارة المخاطر (أفراد،إدارات،البنوك،الشركات)**، مرجع سبق ذكره،ص239.

الفرع الثالث : المقومات الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية:

لا يمكن أن تقوم إدارة المخاطر في البنوك دون أن تشتمل على العناصر التالية:

رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا:

إدارة المخاطر تستوجب رقابة فعلية من قبل مجلس الإدارة و كذا الإدارة العليا، و يجب على المجلس وضع إجراءات و أهداف و استراتيجيات و سياسات لإدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، و درجة تحملها،و طبيعة المخاطر المحيطة بها ،كما يجب تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر في البنوك.

كما يستلزم على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المصرف،بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس و مراقبة حجم المخاطر و الإبلاغ عنها و التحكم فيها.أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة بصفة مستمرة مع تحديد الصلاحيات المتعلقة بإدارة و رصد المخاطر و الإبلاغ عند وجودها[1].

كفاية رقابة المخاطر و أنظمة المعلومات:

تستلزم الرقابة الناجحة لمخاطر البنك قياس ومعرفة كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير و عليه فإن رقابة المخاطر بحاجة إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا و مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب حول الأوضاع المالية للمصرف، كما يستلزم أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة التقنية في نشاطاته. مع إعداد تقارير إدارية يومية أو أسبوعية تتعلق برقابة الخطر، تشمل هذه الأخيرة وضع الميزانية والأرباح والخسائر وكذا قائمة الديون تحت الرقابة وقائمة بالقروض المستحقة وغيرها.لذلك يتوقع أن يكون لدى المصرف أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا بكافة التقارير اللازمة حول حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

كفاية السياسات و الحدود:

من الضروري أن تتناسب سياسة إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المصرف و هذا ما يعمل عليه كل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا معا،عن طريق إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها وكذا التحكم فيها. و لذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة بما يتناسب ومدى أنشطة البنوك وكذلك مجالها وطبيعتها.

كفاية أنظمة الضبط:

[1] أمينة مالك،**التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر البنكية**،**http://bib.univ-oeb.dz**،مذكرة شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،شعبة علوم تجارية،الجزائر،جامعة أم البواقي،2013 -2014،ص79.

يجب على هيكل و تركيب أنظمة الضبط في البنك أن يكون حاسما بالنسبة لضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم و على إدارة المخاطر على وجه الخصوص، كما أن إنشاء واستمرار تطبيق أنظمة رقابة .

الضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات هي من أهم وظائف إدارة البنك، كما تعتبر مهمة فصل الوظائف الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر وفي حالة غيابها فإن مصير و مستقبل المصرف سيكون مهدد بالمخاطر و ربما بالفشل.

نستخلص مما سبق الضرورة القصوى لمتابعة المخاطر التي تتعرض إليها المصارف، حيث أنه من الممكن التنبؤ بها أحيانا إنما لا يمكن تجنبها، بل التحكم بها بما يكون من مصلحة العمل و المحافظة على استمراريته،كما نجد أن تحديد المسؤوليات والتأكد من صحة البيانات واستمرارية تدفقها في شكل تقارير المخاطر هي من العمليات الدورية لدي الإدارة المصرفية .[1]

مراحل عملية إدارة المخاطر:

تتمثل الخطوة الأولى المتعلقة بوضع برنامج إدارة المخاطر الذي تتهجها المؤسسة، فيتم تقييم أهداف البرنامج عن طريق إعداد تقرير يوضح مدى مناسبتها للمؤسسة حيث يشمل هذا التقييم بصفة عامة مراجعة لموارد المؤسسة المالية و قدرتها على تحمل الخسائر المعرضة و التأكد من تماشيها مع أهداف البرنامج و في حال ما إذا كانت أهداف إدارة المخاطر بها عيوب أو قصور فيتم صياغة أهداف جديدة و عرضها على الإدارة لنيل الموافقة. لذلك يجب التوفيق بين التطبيق و السياسة المتبعة.[2]

التعرف و تقييم التعرضات للخسارة:

بعد الإنتهاء من تحديد و تقييم أهداف برنامج إدارة المخاطر تكون الخطوة الموالية التعرف على تعرضات المؤسسة الحالية ،رغم أن التقنيات المستخدمة في التعرف على المخاطر في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر من عملية إدارة المخاطر و هي في مثابة عملية مراجعة لإجراءات التعرف التي

[1] أمينة مالك،**التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر البنكية**،مرجع سبق ذكره،ص: 80-81.

[2] براهةكترة،**دور المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات الداخلية** http://archives.umc.edu.dz ،مذكرة ماستر،تخصص إدارة مالية،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة،2013 - 2014،ص93.

طبقت في الماضي، و في حالة إغفال و تجاهل تعرضات رئيسية ينبغي على المراجع الداخلي أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل.

تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض:

بعد أن يتم التعرض للمخاطر التي تواجه المؤسسة و قياسها يدرس المراجع الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل الأخطار، كما يستلزم أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر كاستخدام ،تقليل أو إذا كان من الممكن تفاديها.

تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة :

تعتبر الخطوة الأخيرة و تتمثل في تقييم طرق و الكيفيات المقترحة للتصدي لكل تعرض و التحقق من أن القرارات تم تنفيذها بشكل مضبوط و على أكمل وجه، كما تستعمل هذه الخطوة كمراجعة عامة لكل تدابير التحكم في المخاطر و منه التحكم في الخسارة[1] .

[1] سالي كريمة،**دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**،http://e-biblio.univ-mosta.dz ، مذكرة ماستر،تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير،الجزائر،جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم،2016 -2017.ص.ص:38-39.

شكل رقم (07) : مراحل عملية إدارة المخاطر.

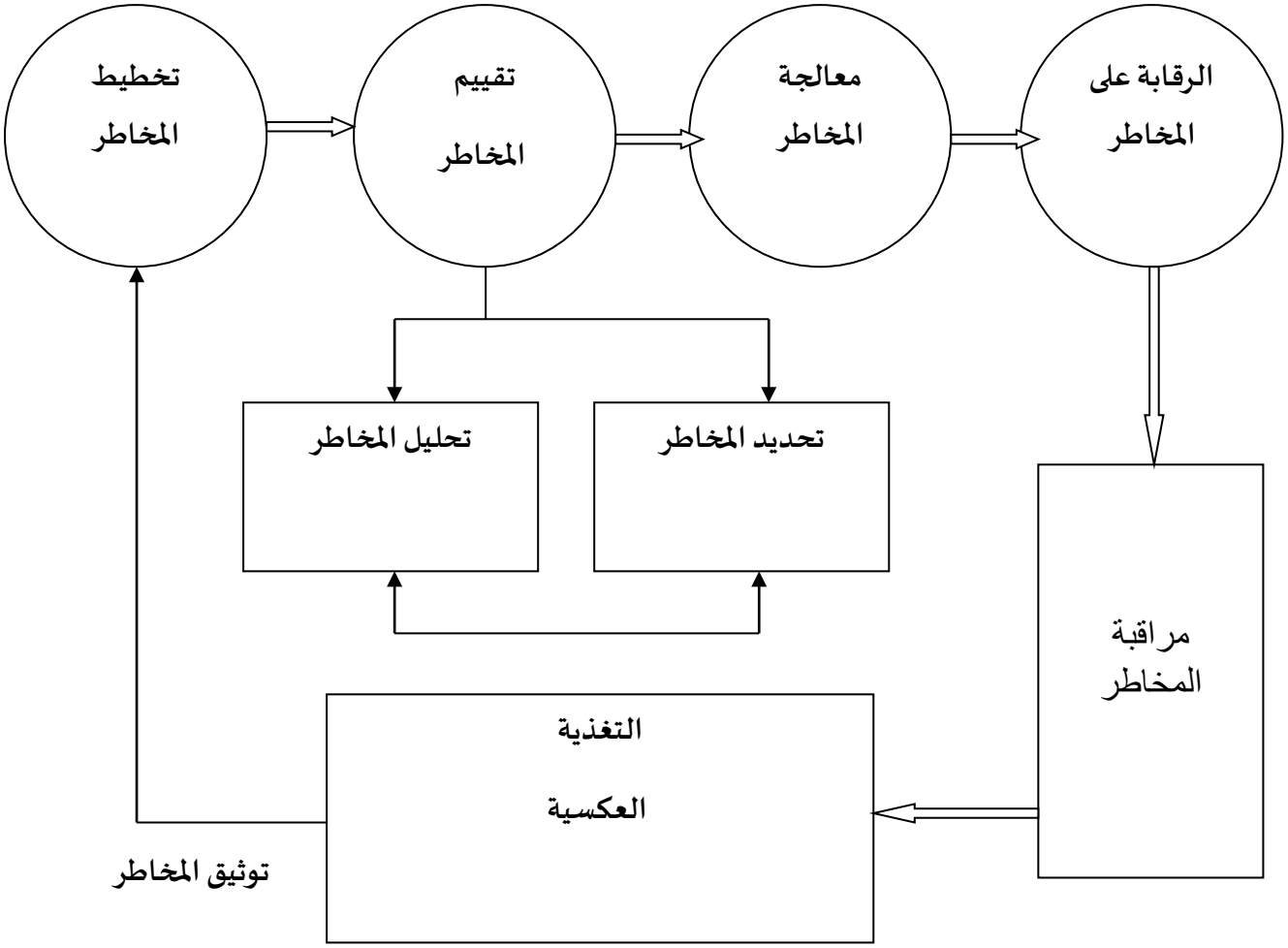

المصدر:موسى أحمد خير الدين، إدارة المشاريع المعاصرة،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2012،ص219.

شرح المخطط:

يوضح المخطط أعلاه المراحل التي تمر بها عملية إدارة المخاطر، حيث تكمن المرحلة الأولى في تخطيط المخاطر ثم تليها مرحلة تقييم المخاطر والتي بدورها تنقسم إلى مرحلتين الأولى تحليل المخاطر و الثانية تحديد المخاطر، بعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة معالجة المخاطر وفي الأخير تأتي مرحلة الرقابة على المخاطر. تبقى مرحلة التغذية العكسية وهي غير أساسية وتوجد عند الحاجة إليها.

تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية:

تبنى تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية على مقياس من 1-5 وفقا لمعيار CAMELSالذي يعكس تصنيف الإدارة الكلي وهذه التصنيفات كالتالي:

أولا: تصنيف(1) قوي

التصنيف (1) يعكس قدرة الإدارة القوية على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة وكذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية و في الوقت المناسب.

ثانيا: تصنيف(2) مُرضي

يدل التصنيف (2) على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه، أي أن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مُرضية وفعالة في ضمان متانة وسلامة البنك.

ثالثا: تصنيف (3) عادي

يدل تصنيف (3) على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتماما أكثر من العادي من قبل السلطات الرقابية، ويكون أحد عناصر إدارة المخاطر الأربعة التي يشوبها النقص وبالتالي تجعل البنك قاصرا في التعامل مع المخاطر، وهناك بعض ممارسات إدارة المخاطر التي بحاجة إلى تصويب من أجل تمكين البنك من تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل كفء.

رابعا: تصنيف (4)حَدي

دل التصنيف (4) على أن إدارة المخاطر لدى البنك عجزت عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وعادة يعكس هذا الوضع ضعفا في رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتكون عناصر إدارة المخاطر حَدية وتحتاج إلى تصويب فوري من قبل هذه الأخيرة.

خامسا: تصنيف (5) غير مُرضي

يدل التصنيف (5)على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وضبط وقياس ومراقبة المخاطر ويكون واحدا أو أكثر من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيفا و كذلك لم يظهر مجلس الإدارة المقدرة على التعامل مع هذا الضعف[1].

المبحث الثالث: لجنة بازل للرقابة المصرفية

المطلب الثالث: لجنة بازل للرقابة المصرفية ،العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر المصرفية

إن الأسباب الرئيسية وراء تشكل لجنة بازل هو ارتفاع مديونية الدول النامية وعجزها عن السداد وكذا

[1] شقيري نوري موسى و محمود إبراهيم نور، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن، ، ص ص:317 - 318

أزمة جنوب شرق آسيا،مما أدى بالخبراء في المجال المصرفي إلى السعي نحو وضع معدل لكفاية رأس المال لاستيعاب المخاطر التي قد تواجه البنوك.

الفرع الأول : تعريف لجنة بازل

هي لجنة من هيئات الرقابة المصرفية التي أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في عام 1974. وسعت اللجنة عضويتها في عام 2009 ثم مرة أخرى في عام 2014. في عام 2019 ، يتكون من 45 عضوًا من 28 ولاية، تتألف من البنوك المركزية والسلطات المسؤولة عن التنظيم المصرفي. ويوفر منتدى للتعاون المنتظم في المسائل الإشرافية المصرفية. هدفها هو تعزيز فهم القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم. تضع اللجنة مبادئ توجيهية ومعايير في مجالات مختلفة - من أشهرها المعايير الدولية لكفاية رأس المال والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة و بشأن الرقابة المصرفية عبر الحدود. تقع أمانة اللجنة في بنك التسويات الدولية في بازل ، سويسرا. يستضيف بنك التسويات الدولية ويدعم عددا من المؤسسات الدولية العاملة في وضع المعايير والاستقرار المالي، واحدة منها هي لجنة بازل للرقابة المصرفية .ومع ذلك، مثلها مثل اللجان الأخرى، لديه ترتيبات الحوكمة الخاصة بها، وخطوط التقارير وجداول الأعمال، يسترشد بها حكام البنك المركزي في بلدان مجموعة العشرة.[1]

الدول الأعضاء:

حاليا يأتي أعضاء اللجنة من الأرجنتين ، أستراليا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، الصين ، فرنسا ، ألمانيا ، هونج كونج ، الهند ، إندونيسيا ، إيطاليا ، اليابان ، كوريا ، لوكسمبورغ ، المكسيك ، هولندا ، روسيا ، المملكة العربية السعودية ، سنغافورة ، جنوب أفريقيا ، إسبانيا ، السويد ، سويسرا ، تركيا ، المملكة المتحدة .

تقع أمانة اللجنة في بنك التسويات الدولية (BIS) في بازل ، سويسرا. ومع ذلك، فإن بنك التسويات الدولية و لجنة بازل يظلان كيانين متميزين.

[1] The Basel Committe on banking supervision , https://www.bis.org/bcbs,

حتى عام 2009 ، شمل الأعضاء فقط البلدان المتقدمة: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

بازل 1 استحداث متطلبات رأس المال العالمية :

تعد اتفاقية بازل 1 نتائج أكثر من عشر سنوات من المناقشات في لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1988. وجاءت الاتفاقية استجابة للاعتماد المتبادل بين الأسواق المالية، حيث أدخلت قواعد جديدة حول مقدار رأس المال الذي يتعين على البنوك الدولية الاحتفاظ به في احتياطياتها لتجنب التعرض للإعسار ولمنع حدوث أزمة في النظام المصرفي العالمي. وقدمت اتفاقية بازل 1 نظام ترجيح للمخاطر يجري فيه تقسيم الأصول إلى خمس فئات حسب المخاطر: 0% للأصول الخالية من المخاطر مثل النقد وسندات الخزانة، و10% لأصول مثل ديون البنوك المركزية بالبلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة في الماضي القريب، و20% لأصول مثل القروض الممنوحة للبنوك الأخرى أو الأوراق المالية ذات أعلى تصنيف ائتماني، و50% للرهونات العقارية السكنية، و100% لديون الشركات. واشترطت اتفاقية بازل 1 على البنوك الدولية الاحتفاظ بنسبة 8% من أصولها المرجحة بالمخاطر كاحتياطيات نقدية.

بازل 2 تخفيف القيود :

أزالت اتفاقية بازل 2 أحد أهم محاور بازل 1، وهو التصنيف الخارجي للمخاطر، والذي اعتبره الكثيرون أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية عام 2007/2008. ووسط حالة عدم الرضا عن القيود الجديدة، وبمساعدة المؤسسات المؤثرة مثل معهد التمويل الدولي، ضغطت البنوك من أجل التنظيم الذاتي، بمعنى أن تقرر البنوك بأنفسها مدى خطورة أصولها وبالتالي مقدار النقد الذي يجب أن تحتفظ به في احتياطياتها. وتجلت الآثار المترتبة على هذا التغيير في السياسة بشكل واضح بعد بضع سنوات فقط، عندما أصبح واضحا في عام 2007 أن البنوك قد قللت بشكل كبير من مستويات مخاطر الميزانية وخارج الميزانية، وأنه كان لديها رأس مال ضئيل للغاية في احتياطياتها.

اتفاقية بازل 3 التصحيح :

جاءت اتفاقية بازل 3 كمحاولة لتجنب الانهيار الوشيك للنظام المصرفي العالمي، إذ رفعت متطلبات رأس المال وأضافت ضمانات جديدة، والتي من بينها المتطلبات الجديدة لزيادة الاحتياطيات خلال فترات التوسع الائتماني وتخفيفها خلال فترات تراجع الاقتراض[1].

الفرع الثاني: دور التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية:

وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها من أثر في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية و قياس و تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، لذلك لها دور فعال يتمثل في:

- **المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دوريا للتحقق من فعاليتها:**
  - نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وفقا لدليل العمليات المعمول به.
  - نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان.
  - نظام تقييم جودة الأصول.
  - نظام إدارة المخاطر والتحكم بها وتقييمها.
- **الجوانب الواجب مراعاتها لدى وضع أنظمة الرقابة والضبط الداخلي:**
  - أسس تحديد المخاطر و تقييمها،لاسيما مخاطر الائتمان والسوق و معدلات الفائدة والسيولة بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والتعامل مع المخاطر الأخرى.
  - واجبات القائمين على إدارة المصرف في مجال الرقابة والضبط الداخلي[2].

قياس المخاطر بغية التنبؤ بها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف نذكر منها:

- **دور إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية:**

[1] الإسكو - ترجمة للتعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، https://www.unescwa.org ،ا لاقتصاد والحسابات القومية،تاريخ الاطلاع ،2022/06/21:

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزةiugaza.edu.ps. ، مذكرة ماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة،2011 ،ص24

- تنمية و تطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية و المستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقديم المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلة واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة التحكم في معدلات الخسائر المتوقعة،هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.[1]

الفرع الثالث : العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر

يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في عملية إدارة المخاطر و احتمال حدوثها، والتأكد من صحتها لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر بشكل صحيح.

حيث ممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر أو التخفيف منه أو حتى تجنبه وذلك استنادا على درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره، وفي هذه المرحلة يبرز دور التدقيق الداخلي من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول البديل الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، وتقوم باختيار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تخفيف أو التخلص من المخاطر من خلال المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتناسب مع خطط واستراتجيات وأهداف المؤسسة، وتقوم أيضا بتحليل و تقييم المخاطر التي تحقق فعلا ومدى فعالية البديل الذي اتبع للتعامل معها.

وقد بين معهد المراجعين الداخليين الأمريكي الدور الرئيسي لنشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية عملية إدارة

[1] صلاح حسن،الرقابة **على أعمال البنوك و منظمات الأعمال تقييم أداء البنوك و المخاطر المصرفية الإلكترونية**،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2010،ص245.

المخاطر و يتمثل في أمرين:

تقديم تأكيد موضوعي، بأن المخاطر الرئيسية تدار بشكل ملائم وصحيح.تقديم تأكيد موضوعي بأن إطار إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية كما حدد المعهد الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للمراجعة الداخلية أن تمارسها في إدارة المخاطر و كذلك الإجراءات التي يجب تجنبها وليست من اختصاصها وتؤثر على استقلاليتها وموضوعيتها. [1]

[1] خيزار كلثوم،**دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، تخصص فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر -https://univ-biskra.dz/**،بسكرة،2015/2014ص58.

الخلاصة:

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي،وتشكلان أدوات مهمة و مترابطة في إدارة المصارف. فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضها البعض من حيث المهام و التكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابطا وثيقا.

الفصل الثالث

تمهيد

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية و من خلال هذا العمل، تم معاينة ومراجعة ما يمكن أن يدعم هذه المذكرة وخاصة ما تعلق بالتدقيق الداخلي و كذا المخاطر التي قد تواجه المصرف سوف نحاول إسقاط ذلك على واقع بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR لتكون حقلا لدراسة ميدانية من خلال دراسة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

حيث سأحاول إعطاء بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المطلب الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

في البداية سنتطرق إلى:

الفرع الأول: بطاقة فنية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر من أحدث البنوك نشأة، قد تأسس بموجب المرسوم82/106المحدد بتاريخ 13/03/1982 فهو مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي والمتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك قصد تطويره و تطوير الإنتاج الغذائي الزراعي الحيواني على الصعيد الوطني كما يعتبر بنك ودائع وقد توسعت دائرة هذا الاختصاص بدخول البلاد نظام اقتصاد السوق وتضاعف نشاطه فبعدما كان يتكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري أصبح حاليا يضم حوالي286وكالة موزعة على القطر الجزائري و31 وكالة جهوية وهو يشغل حوالي 7000 عامل بني إطار وموظف ونظرا لكثافة شبكته وأهميته فانه قد تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المركز الأول في البنوك التجارية من طرف مجلس"قاموس البنك"طبعة 2001كما انه يحتل 668 من بين 4100 في ترتيب البنوك على المستوى العالمي.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أدوار متعددة في النشاط الاقتصادي وهذا ما يجعل منه البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية بالإضافة إلى دفع مرتبات العمال المعتمدين لديه ومنح الأجل .

-تشجيع القطاعات الفلاحة وترقية العامل الريفي بمنحه القروض بمختلف أشكالها .

-يعمل البنك على تحقيق التوازن في الإقتصاد الوطني في كل مرة من ظاهرة التضخم.

- تشجيع الاستثمارات من خلال منح القروض بمختلف أنواعها، متوسطة، وطويلة الأجل.

-حفظ الودائع للزبائن وصيانتها .

-مساعدة المواطن والزبون في أي عملية يقوم بها.

المطلب الثاني: مجال نشاط المجمع الجهوي للاستغلال بدر"BADR" مستغانم ودوره

الفرع الأول: : مجال نشاط المجمع الجهوي للاستغلال

المجمع الجهوي للاستغلال بمستغانم '027' يختص نشاطه بالأساس النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال تمويل الفلاحين بعدة قروض الاستغلال وقروض الاستثمار كنشاط أساسي نجد كذلك تمويل النشاط الفلاحي والصناعي والتجاري، حيث أن هذا الأخير يلعب دور المشرف والمنظم على مختلف الوكالات الخمس التابعة له، من حيث التسيير الحسن والسهر على بلوغ الأهداف المسطرة مسبقا وتطبيق الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي، والتحقيق التنمية من خلال خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني من بين أنشطة المجمع استقبال الشكاوي الزبائن والعمل على إيجاد الحلول بما يرضي الزبون دون المساس أو الخروج عن القواعد المنظمة للعمل البنكي، كذلك تمويل جميع الوكالات بمختلف المستلزمات من عتاد آلي، أدوات مكتب ...إلخ.

- جمع مختلف المعطيات وتوحيدها وتحليلها وإرسالها للمديريات العامة ومقرها الجزائر العاصمة.
- توزيع مختلف القواعد والقوانين على الوكالات والسهر على تطبيقها.
- تنشيط مختلف المعارض والصالونات " الصالون الوطني للبطاطا.
- تقديم توجيهات والتوصيات للحفاظ على سمعة البنك دون المساس بمصلحة الزبون.
- الإشراف على تكوين العمال " مكلف بالزبائن" وهذا لأجل الرقي بنوعية الخدمات.
- تمويل القروض التي تفوق طاقة الوكالات.

الفرع الثاني: دور المجمع الجهوي للاستغلال

أنشئ المجمع الجهوي للاستغلال في إطار اللامركزية، وهذا من أجل التخفيف عن الزبون في إتخاذ القرارات والقضاء على المشاكل المترتبة عن احتكار اتخاذ القرار من طرف المديريات المركزية.

وتعني اللامركزية في المجمع بالمراقبة والتسيير .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة

المصدر: بنك البدر-مستغانم-

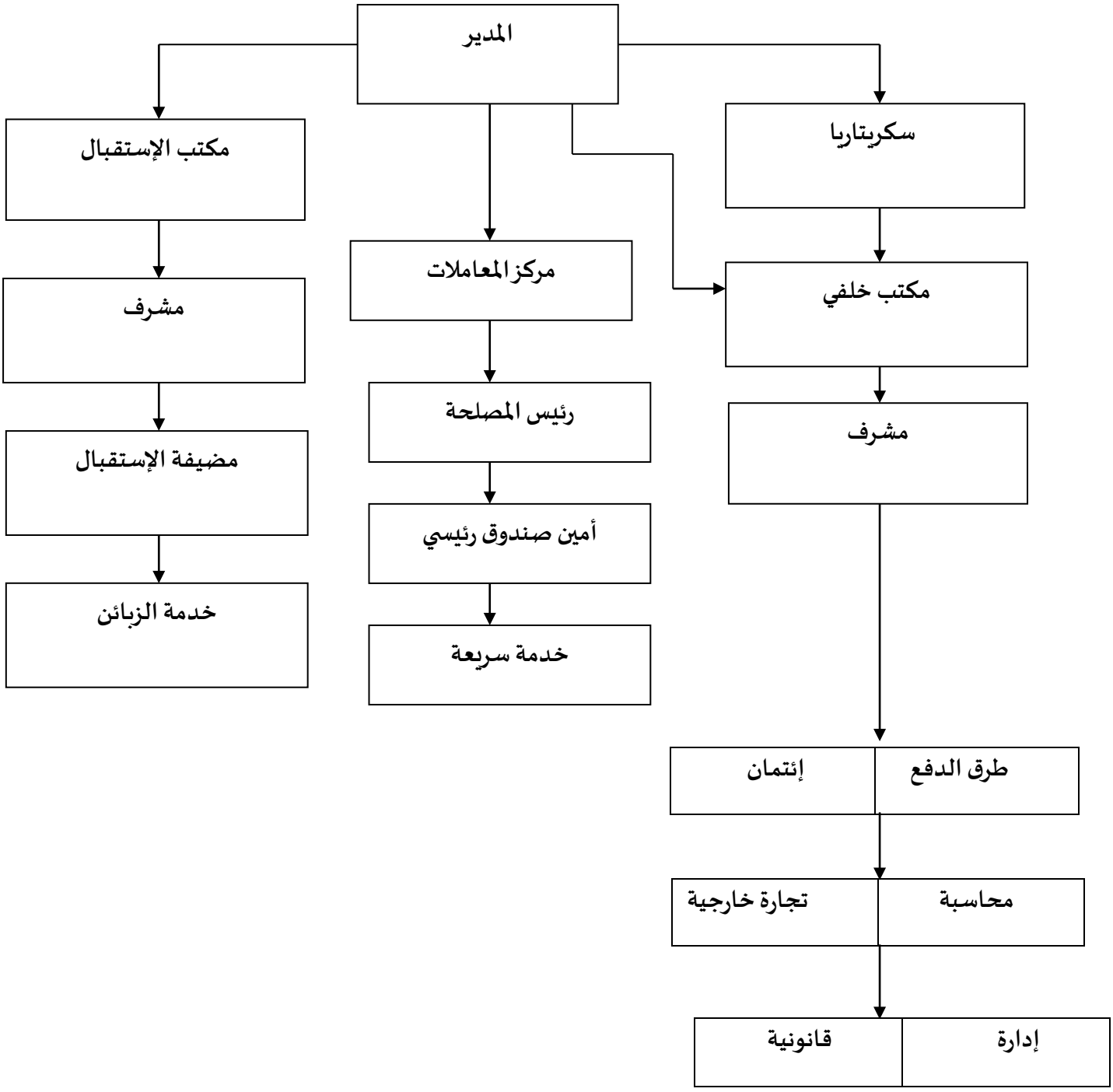

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستغانم، وثائق المؤسسة.

الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال من:

- **المدير:** وهو المسؤول عن كل العمليات التي تتم في المجمع و كل الموظفين و علاقاتهم مع الزبائن.
- **المشرف:** يلعب دور المشرف والمنظم على مختلف وكالاته الخمس التابعة له، و لهذا نستنتج أنه يعتبر من أهم المجمعات في الجزائر وذلك بمتابعة و مراقبة توجهاته في التسيير ا ليومي و العام.
- **سكريتاريا:** وهي بمثابة أمانة المديرية والتي تقوم بدورها بكل الأعمال الخاصة بمكتبها وهي مرتبطة مباشرة مع المدير.
- **مكتب الإستقبال:** مكلف بإستقبال و خدمة الزبائن و التكفل بإنشغالاتهم و الإجابة على أسئلتهم.
- **مصلحة الاستغلال:** و تنقسم إلى الوظائف التالية:
- **التنشيط التجاري:** والتي تقوم بالإحصائيات الخاصة بالقروض وتنشيط اللقاءات مع مختلف البنوك.
- **وسائل الدفع العادية:** وتقوم بمتابعة البطاقات المصرفية الخاصة بالزبائن والتي من خلالها يقوم الزبون بسحب أمواله عن طريق مواقع الكترونية ومتابعة السندات والأسهم المسجلة من خلال الزبائن المسجلين في AORASSIو SAIDAL .
- **مصلحة رصد المخاطر:** وتنقسم إلى:
- **وظيفة المنازعات ما قبل القضاء:** يتم المتابعة بالتراضي بين الزبون و البنك حيث قبل وصول تاريخ الدفعة الأولى للقرض تقوم بالإعلام الزبون بتاريخ الدفعة ومبلغها وتفاديا للوقوع في المنازعات القضائية.

- في حالة وقوع الزبون في المشاكل عند تاريخ الدفعة للزبون إيداع طلب تمديد آجال الدفعة يتم دراسة طلب الزبون في اجتماع معين من طرف المدير للموافقة وتمديد الآجال.

- في حالة عدم تسديد القروض في آجالها المحدد مسبقا حسب جدول الاستهلاك يقوم الزبون بطلب إعادة الجدولة يتم دراستها وحيثيات صعوبة التسديد ويتم الموافقة وتكون من 06 إلى 18 شهرا.
- أغلب مهام هذه المصلحة تتمثل في معالجة أو تحصيل بالتراضي قبل اللجوء إلى القضاء.

وظيفة متابعة الضمانات: هناك عدة أنواع من القروض " القطاع العام والخاص" فلاحي والتجاري والاستثماري حيث عند منح القرض للزبون يطلب منه منح ضمانات حتمية تطلب قبل تحقيق القرض وضمانات غير حتمية بعد تحقيق القرض من بين هذه الضمانات هناك رهن العقارات، والرهن الحيازي للمنقولات، يتم في هذه المصلحة متابعة الضمانات من حيث المبلغ والتاريخ محاسبيا، حيث لكل نوع من الضمانات حساب خاص به في ميزانية البنك كذلك مبلغ الخبرة للعقار أو المنقولات يكون يساوي أو أكبر من مبلغ القرض.

مصلحة القانونية:

وظيفة قانون المنازعات والتحصيل: والتي تقوم بتحصيل الديون التي تكون على عاتق المدين باتجاه البنك إما بالرضا أو اللجوء إلى القضاء.

وظيفة الوثائق والأرشيف: تسير كل وثائق الأرشيف الخاصة بالمجمع ووكلائه.

مصلحة المحاسبة والإدارة:

الموارد البشرية: لها علاقة بالأشخاص الذين يتعاملون مع البنك والموارد التي دخلت وخرجت منه.

الأمن والوسائل العامة: تلبية جميع احتياجات المصالح الأخرى للبنك.

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية عنصر هام وأساسي لتسيير مطالب وحاجيات الزبون، ولتتم هذه العملية يعتمد البنك على مجمعاته و وكالاته كالمجمع الجهوي للاستغلال بدر مستغانم '027'.

وقد تبن لنا من خلال دراستنا لموقع المجمع الجهوي للاستغلال أنه يعمل بالنهوض بالقطاع الفلاحي والسهر على ما يرضي الزبون وخاصة الفلاحين وذلك من خلال النشاطات التي يمارسها كتمويل الفلاح بعدة قروض.

المبحث الثاني: أنواع المخاطر التي تتعرض لها الوكالة والرقابة عليها

المطلب الأول: الرقابة على المخاطر المصرفية داخل الوكالة

لقد نص النظام المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك في مادته الثانية على مختلف المخاطر 20 الممكن أن تواجها لبنك و التي سبق ذكرها ضمن المبحث الأول من الفصل الثاني والمتمثلة في مخاطرة الائتمان ،مخاطرة السوق، مخاطرة التشغيلية، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير و تحليل المخاطر و الأنظمة الخاصة بما رقبتها و ا لتحكم فيها.

ففي المادة 16 من نفس النظام نصت على عملية التنظيم المحاسبي و معالجة المعلومات سواء المتضمنة في حسابات الميزانية، خارج الميزانية وحسابات النتائج، والمعلومات الواردة في الملحق الناتجة عن المحاسبة، وذلك بإعادة تشكيل مجموع العمليات حسب التسلسل الزمني، إثبات كل معلومة بفضل وثيقة أصلية يمكن من خلالها الرجوع إلى المستند التلخيصي.

أما في المادة 24 من نظام اختيار مخاطر القروض فيعتمد على الضمانات المحصل عليها، و تحليل محيط المؤسسات بأخذ بعين الاعتبار الوثائق المحاسبية لهذه المؤسسات، كما يدرج معيار المردودية من خلال عملية التحليل التقديري للأعباء و النواتج بأكبر قدر من الشمولية، كما يلتزم البنك في المادة 47 بوضع نظام التقدير مخاطر الائتمان المترتبة عن عجز طرف مقابل.

ضمن المادة 31 و التي تخص نظام تقدير مخاطر السوق تنص على عدم توفر طريقة للتقييم، لذلك يجب على البنك القيام بتغطية مخاطر السوق من خلال متابعة العمليات المحققة في الأسواق لحسابها الخاص عن طريق التسجيل اليومي لعمليات الصرف، و كذا العمليات المتعلقة بمحفظة تحويل أوراقها المالية.

كما نصت المادة 32 على إنتظار البنوك لصدور نصوص متعلقة بتقدير و تغطية مخاطر المعدل، ومخاطر التسديد ضبط مراحل التسديد.

معالجة المخاطر المصرفية داخل الوكالة:

بعد استجوابنا للمسؤول عن مصلحة التسيير الإداري توصلنا إلى أن:

وكالة البنك تتعرض للمخاطرة الائتمانية فقط وذلك بتقديم قروض للعملاء، بعد مرور مدة معينة يتبين أن صاحب القرض عاجز عن سداد القرض و الفوائد المترتبة عليه، في هذه الحالة تصبح الوكالة في نزاع مع المقترض و تطرح القضية أمام العدالة فإذا لم يتم تحصيل القرض يقوم المكلف بالمحاسبة بإدارج قيمة القرض ضمن المستحقات المشكوك في تحصيلها، ثم ترسل إلى المديرية الجهوية بعدها إلى المديرية العامة.

من أجل تقديم قرض معين تتقيد الوكالة بسقف محدد من طرف المديرية العامة وفق جدول معين بحيث إذا تجاوزت قيمة القرض السقف المحدد ترسل الملف إلى المديرية الجهوية ثم إلى المديرية العامة للنظر في ملف طلب القرض.

فيما يتعلق بمردودية عمليات القروض فالوكالة تطبق معدل للفائدة على القروض يفوق معدل الفائدة على الأموال المودعة لتحقيقها مربح بالإضافة إلى العمولات المتأتية من الحصول على دفاتر الشيكات، والفوائد المتأتية من منح أمول لعميل صاحب وديعة قبل تاريخ استحقاقها، الرسم على القيمة المضافة الذي يتحملها لعميل، ليتم تجميع قيمة الرسم على القيمة المضافة إرسالها إلى الخزينة وذلك كل 21 من الشهر، وهناك الرسم على القيمة المضافة مسترجعة مثل إدخال تجهيز جديد إلى الوكالة فيتم استرجاعها من الخزينة.

كما أنا الوكالة قامت بإدخال نظام جديد لدارسة قبول أو رفض ملفات القروض هي SCORING" طريقة فرنسية تخص قروضا لاستثمار إلا في بعض الحالات تتعدى إلى قروض الاستغلال و هي حالة ناذرة.

يتطلب إدخال معطيات عن المقترض، EXEL هذا النظام عبارة عن برنامج مصمم على صفحات تتمثل في بيانات خاصة بالميزانيات المحاسبية المتعلقة بثلاث سنوات المتتالية على الأقل كذلك مدة القرض الذي سيحصل عليه، والشرط الأساسي أن تكون بيانات فعلية معتمدة من طرف مصلحة الضرائب، تثبت بأصحاب القرض قام فعلا بنشاط تجاري أو صناعي معين للسنوات الثلاث وله رأسمال معين، واستطاع تحقيق نتائج إيجابية أو سلبية.

يتكون البرنامج من صفحات تضم كلا منها:

الصفحة الأولى:

تحمل هذه الصفحة إسم و لقب و عنوان المقترض و رقم مميز... بالإضافة إلى خانة لمدير الوكالة أخرى لمسؤول القرض.

الصفحة الثانية:

في هذه الصفحة يتم التعريف بالمقترض بتحديد قيمة القرض الذي سيحصل عليه، النشاط الذي يزاوله تاريخ فتح حساب بنكي، فإذا كانت مؤسسة يتم تحديد الشكل القانوني والقيام بالدراسة الداخلية للمؤسسة.

الصفحة الثالثة:

يتم تحديد النشاط الممارس بالضبط في ما يخص الوضعية التجارية والمعاملات الخارجية، والقيام بالمعاينة.

الصفحة الرابعة:

تحمل طبيعة القطاع سواء كان صناعي أو تجاري أو خدمي.

الصفحة الخامسة:

تحمل وسائل الاستغلال التي بحوزة المؤسسة من عقارات، آلات، الموارد البشرية، بالإضافة إلى ضرورة التأكد من التأمين على الوسائل.

الصفحة السادسة:

مقارنة الحسابات بالنسبة للسنوات الماضية سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الصفحة السابعة:

تحمل التطور التاريخي لتعامل المقترض مع الوكالة.

الصفحة الثامنة:

تحديد طبيعة القروض سواء كانت طويلة المدى، إستغلالية أو إستثمارية.

الصفحة التاسعة:

دراسة الخزينة بالتعرف على احتياجات المؤسسة من الأموال خلال فترة معينة من النشاط.

الصفحة العاشرة:

تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية والتي تعكس الحقيقة أو بمثابة بيانا تحقيقة، وجدول حسابات النتائج.

و بعد إدخال كل هذه البيانات المتعلقة بالمقترض تكون مرحلة تصنيف القرض ضمن:

A: ملف مقبول من الدرجة الأولى.

B: ملف مقبول من الدرجة الثانية.

C: ملف يحتاج إلى دراسة سمعة العميل و أقدميته في التعامل مع الوكالة .

D: ملف مرفوض تماما .

و بعد الموافقة على منح القرض يطلب من العميل تقديم الضمانات الضرورية.

فهذه الطريقة تعتبر كأداة تساعد الوكالة على السرعة في معالجة ملفات الإقراض، و يتحصل كل مقترض على رقم معين يسمح بالتأكد من أنه لم يحصل على أي قرض من بنك آخر، أو لم يقدم شيكات بدون رصيد،فإذا قام بذلك يرسل ملف المقترض إلى مركزية المخاطر لدراسة وضعيته و إبلاغ البنوك بعدم تقديم قروض لهذا العميل.

دراسة الوكالة لمعطيات الملف

بعد معالجة الملف الأولي للشروط تقوم الوكالة بعد منح الموافقة الإبتدائية على المشروع من خلال معطيات الملف المحاسبية و على أثرها تحرر للشاب الوثائق التالية:

- الميزانية الإفتتاحية.
- الميزانية التقديرية .
- جدول الإهتكالات.
- الملف التقني الإقتصادي .
- جدول حسابات النتائج.

ملاحظة: إن مختلف هذه الوثائق تستخرج من الفاتورة الشكلية أما فيما يخص الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج وجدول الإهتلاكات يكون لمدة 5سنوات، تسلم نسخة من هذه الوثائق إلى الوكالة المركزية والوكالة المتعامل معها وكذا البنك كما يحتفظ الشباب بالنسخة الأصلية .

فيما يتعلق بمخاطرة السوق فالوكالة تقوم بتطبيق أسعار الصرف حسب البورصة الأجنبية المحددة من طرف البنك المركزي، دون أي تغيير بمعنى لا تتحمل أي مخاطرة، كذلك فيما يتعلق بمخاطرة المعدل الفائدة ومخاطرة السيولة فالوكالة لا تتحمل أي مخاطرة.

فيما يتعلق بالمخاطرة التشغيلية فهي غير مدرجة أو لمتصل بعد إلى مسئولي الوكالة، فالمخاطرة التشغيلية تنقسم إلى مخاطر ناجمة عن العنصر البشري، نظام المعلومات، المخاطر القانونية .

إن دور التدقيق يتمثل في كونه تتابع التطورات التاريخية و التسجيل اليومي للعمليات سواء ما تعلق بالإقراض أو غيره فيسجل في السجلات أو دفاتر المحاسبية تمكننا من الرجوع إليها متى اقتضى الأمر ذلك وبالتالي نستطيع الحصول على سلسة زمنية لتغيرات معدل الفائدة التي تسمح ببناء نموذج داخلي للتحكم والتقليل من مخاطرة معدل الفائدة و كذلك الأمر لمخاطرة الصرف، كما يفيد التدقيق الداخلي في تجنب أخطاء السنوات السابقة بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالمستحقات المشكوك في تحصيلها، إلا أن الوكالة عمومية وبالتالي يكون عنصر المخاطرة ليس له أهمية كبيرة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء بواسطة أسلوب التحليل الأفقي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لفترة

يهتم أسلوب التحليل الأفقي بالتعريف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عناصر القوائم المالية البنكية خلال فترات زمنية متتالية وتقييم سبب هذا التغير وهذا ما سيتم إسقاطه على ميزانية خلال فترة ممتدة بين 2020-2021

حيث قمنا بالتقسيم هذا المبحث إلى :

-**مطلب الأول** : تحليل الأفقي للأصول

-**مطلب الثاني** : تحليل الأفقي للخصوم

-**مطلب الثالث** : التحليل لتغيرات التي طرأت على ميزانية بنك الريفية .

المطلب الأول: تحليل الأفقي للأصول

يظهر التحليل الأفقي للأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتين 2020- 2021

جدول رقم (01) : التحليل الأفقي للأصول البنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتين 2020-2021

الأصول	سنة 2021	سنة 2020	التغير بالقيمة	التغيير بالنسبة %
1 الصندوق البنك المركزية مراكز الصندوق البريدية	199584542893.98	310605073215.79	-111020530321.81	-35.74
2- موجودات المالية التي عقدت للمعاملات موجودة متاحة للبيع	0.00 84405672317.44	0.00 107002074089.80	0.00 -22596401772.36	0.00 -21.12
3- مستحقات على الزبائن -مستحقات على المؤسسة المالية	825543312809.21 81945646987.60	797425798441.15 29569235520.068	28117514368.06 52376411467.54	3.53 177.13
4 – حسابات	5708845884.30	12281764235.75	65729183-51.45	53.52
5- تسوية ضريبة جارية الأصول - ضريبة مؤجلة الأصول	4987623026.48 1517323349.04	1717083422.90 1572025251.57	32705396 03.581 54701902 -.53	190.47 -3.48
6- مساهمات ونشاطات محفظة والأوراق المالية	11108028095.02	10861052558.61	33697553 6.44	3.10
7- الأصول غير مادية	23872889.67	27133035.95	3260146.-28	-12.02

8- أصول مادية - عقارات الاستثمارية	14485248308.72 0.00	15317959332.68 0.00	83271102 -3.96 -	-5.44 -
9- أصول أخرى	9751401647.16	440120861.17	93112878 5.99	2115.62
10- حسن النية	0.00	0.00	-	-
مجموع الأصول	1273267877463. 25	1306644081430. 33	33376203 997.08	(2.55)

المطلب الثاني: تحليل الأفقي للخصوم

يظهر التحليل الأفقي للخصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتين 2020- 2021

جدول رقم (02) : التحليل الأفقي للخصوم البنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتين 2020-2021

الخصوم	**سنة 2021**	**سنة 2020**	**التغير بالقيمة**	**التغير بالنسبة %**
1 البنك المركزي	0.00	0.00	-	-
2- ديون اتجاه المؤسسات المالية - تحت الطلب - للأجل	23645050598.29 1076035492884. 49 11081266241.57	29297380261.72 1148994624450. 24 14442713828.99	- 5652329663.42 - 72959131565.75 - 3361447587.44	19.29- 6.35- 23.27-
3- ضريبة جارية الخصوم -ضريبة مؤجلة الخصوم	11615180766.92 1273387.41	4064708059.64 1273387.41	7550472708.2 8 -	185.76 0.00
4 – خصوم أخرى	1531367426.19	3774465141.37	2243097715.1	59.43

	-8			
19.57	2416032045.33	12344655365.57	14760687410.90	5- حسابات التسوية
9.43	806483570.45	8547546756.21	9353830326.66	6- مؤونات لمواجهة مخاطر المصاريف
-	-	0.00	0.00	7- منح معدات،معادن أخرى للاستثمار
-22.69	2628616799.2-5	11584683247.72	8956066448.47	9- ديون متوسطة
63.64	21000000000.00	33000000000.00	54000000000.00	10- رأس المال
-	-	0.00	0.00	11- أقساط متعلقة برأس المال
7.35	1047823623.48	14254858757.42	15302682380.90	12- احتياطات
19.42	121432958.05-	-625405625.70	-746838581.75	13- فرق قيم
0.00	-	833633375.04	833633375.04	14- فرق إعادة تقييم
-144.7	9124322169.03	6305531391.75	2818790777.28	15- رصيد مرحل
71.79	4078975148.15	5681550748.66	9760525896.81	16- نتيجة دورة
63.64	21000000000.00	33000000000.00	54000000000.00	10- رأس المال

المطلب الثالث : التحليل لتغيرات التي طرأت على ميزانية بنك الريفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الأفقي للأصول وخصوم وتوضيح التغيرات التي طرأت

- **التحليل الأفقي للأصول :**

النقدية : ويقصد بها حسابات الصندوق ، والبنك المركزي إذ عرف هذا البند انخفاض في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وكانت نسبة تغير ب 35.74 % سبب يعود إلى عدم فتح البنك حسابات جديدة بالعملات الأجنبية لدى بنك الجزائري وهذا الانخفاض سيؤثر على البنك من ناحية توظيف أمواله.

موجدات المالية: عرف هذا البند انخفاض في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وكانت نسبة تغيير 21.12% و سبب إنخفاظ تعمل البنك بموحدات خزينة (السندات)

مستحقات من المؤسسات المالية :عرف هذا البند ارتفاعا وسبب الزيادة ملحوظة في القروض الموجودة إلى الخزينة العامة وبهذا يلاحظ توجه البنك تدريجيا لتعامل مع مؤسسات المالية الأخرى.

مستحقات العملاء: شهد هذا البند ارتفاعا وهذا يدل على التوجه المستمر من طرف البنك التي تقدم قروض للعملاء

مساهمات ونشاطات محفظة والأوراق مالية: شهد هذا العنصر من الأصول ارتفاعا مستمر ولكنه ضعيف من مدى ضعف البنك في مساهمته في شراء أسهم وأوراق مالية لبعض المؤسسات داخل الوطن أو خارجه .

حسابات تسوية : عرف هذا البند انخفاض سببه على حصول البنك على إيرادات لم تسدد في أجالها من طرف مختلف المعاملين

أصول غير مادية (معنوي) : إذ يمكن ملاحظة انخفاض بنسبة 12.02 وسبب يرجع إلى انخفاض مصاريف الأولية للبنك التي تخص بداية النشاط وأيضا البحث القيم غير المادية كشهرة لمحل.

أصول مادية: وأيضا بهذا البند عرف انخفاض سبب هو عدم شراء تجهيزات المهنية والأراضي وتجهيزات للاجتماعية للبنك

أصول أخرى : عرف هذا البند ارتفاعا بنسبة % 2115.62 سبب هو ارتفاع الملحوظ في المخزونات البنكية وأيضا تقديم البنك لتسبيقات استغلالية مرتفعة .

مجموع الأصول: ارتفاع مجموع الأصول لسنة 2021 مقارنة ب 2020 بنسبة 2.55 وهو ما يؤكد التوسع في حجم نشاط البنك خاصة فيما يخص القروض مقدمة للعملاء ومؤسسات مالية.

- **تحليل الأفقي للخصوم**

يمكن تفصيل التغيرات كمايلي :

- **البنك مركزي :** كانت القيمة معدومة وهذا يدل على أن بنك لم يلجأ إلى الإقراض من هذه هيئة. ويؤكد وجود قدر كاف من موارد الذي يغطي استخدامات هذا البنك خاصة وجود رأس مال جيد.

ديون اتجاه مؤسسات : شهدت نسبة ديون البنك تجاه مؤسسات مالية إنخفاظ وهذا يدل على قيام البنك بتسديد جانب كبير من عدم توفير السيولة لمواجهة المسحوبات

- **خصوم أخرى:** شهدت هذا البند انخفاض وسببه هو ارتفاع الذي عرفته جميع حسابات الخصوم خاصة الضرائب والرسوم

- **حسابات التسوية:** شهد هذا بند ارتفاع بنسبة 19.57 % وبسبب عدم قيام البنك بتسديد التدريجي للمصاريف يعني المصاريف سددت في أجالها

- **مؤونات لمواجهة مخاطر معرفة :** عرف هذا البند ارتفاعا مما يؤكد رفع هذا البنك المؤونات المواجهة الأخطار العامة وهذا للتصدي خاصة لخطر عدم تسديد القروض خاصة ، وأهم هذه القروض هي طويلة الأجل الممنوحة للقطاع الفلاحي.
- **رأس مال:** ارتفاع رأس مال بنك وهذا كافيا للتصدي لأي أزمة تحسب البنك
- **احتياطات :** عرف زيادة وبنسبة % 7.35 وسببه الزيادة المتتالية في كلا من الاحتياط القانوني والاحتياطي و هذا البنك يزيد من قدرته على مواجهة خسائر.
- **فرق إعادة تقييم :** قيمة معدومة يدل على أن البنك بقيا على حاله
- **رصيد مرحل:** لم يحقق هذا البند أي زيادة : وهذا يدل على توزيع هذه الدورة.

- **إجمالي خصوم:** شهد هذا البند انخفاضا بنسبة 2.55 % وهذا ما يؤدي على أن البنك لم ينجح في تبرير موارده بكفاءة خاصة فيما يجذب و دائع العملاء .

خلاصة

بعد تناولنا لنظام الرقابة الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مختلف الجوانب وكل مراحل الدراسة ومدعي تطبيق وتحسين الأداء بإجراء مقابلة وتحليلها والقيام بالتحليل الأفقي للميزانية تستنتج أن للرقابة وظيفتان مكملتان التخفيف والتنظيم حيث تعمل الرقابة على المتابعة وتنفيذ الخطة أما الأداء فهو إمكانية الوصول البنك لأهدافه ومن هنا يمكننا القول أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية له رأس مال حسن لكن يجب أن يرفع منه لأن نشاطه في ارتفاع مستمر.

الخاتمة

خاتمة عامة

تسعى المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات المصرفية بصفة خاصة إلى تحقيق أهدافها وديمومتها، وهذا ما يستدعي وجود تدقيق فعال لإكتشاف حالات الغش والإهمال و الإنحرافات ومنع تكرارها مستقبلا، كذلك لضمان الاستمرارية والسير الحسن لعملياتها و سلامة معلوماتها المالية.

يتجلى لنا أن التدقيق الداخلي يعتبر أداة مهمة تعتمده المؤسسة بشكل كبير فهو وسيلة وقائية ناجحة،ويعد تدقيق إدارة المخاطر المصرفية عملية تفصيلية دقيقة ومنظمة مصممة من قبل مجلس الإدارة ،ينفذ من قبل مدققين داخليين بإتباع إستراتيجية المؤسسة المصرفية عن طريق تصميم برنامج إدارة مخاطر.

بعد تحليلنا لمختلف جوانب الموضوع ، والمتمثل في دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية حاولت معالجة إشكالية البحث المتمثلة في: ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر المصرفية؟ وإدارتها. من خلال الفصول الثالثة باستخدام المنهج المشار إليه في المقدمة بدءا من الفرضيات الثالثة، وبذلك قسمنا الخاتمة إلى أربعة أجزاء المتمثلة في: نتائج البحث، الإجابة الفرضيات، التوصيات والآفاق المستقبلية.

- **النتائج :**

- يعتبر التدقيق الداخلي، من بين الأدوات التي تستخدم للتحقق من الإلتزام بإجراءات الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها في المؤسسة.
- التدقيق الداخلي يوفر الأمان أي ضمان حقوق عملاء المصرف و جعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.
- عملية التدقيق الداخلي هي وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، تقوم بنشاط رقابي داخلي مستقل.
- يتمثل دور التدقيق في المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية و مراجعتها دوريا للتحقق من فعاليتها.
- يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لإتخاذ قراراتها و مساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنك.

- هناك تنسيق ما بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وذلك من خلال التوصيات المعدة من طرف المدقق.
- هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال(مخاطر غير مالية).
- هناك وعي لدى إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بأهميتها وضرورة وضع إجراءات تدقيق تأخد في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها و بشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءمته.
- تمر إدارة المخاطر المصرفية بجملة من المراحل تبدأ بالتعرف على الخطر، تحليله، تقيمه ومن ثم اختيار الأداة المناسبة لمواجهة هذا الخطر إما عن طريق التحكم فيه أو تمويله.
- إدارة المخاطر المصرفية كغيرها من الإدارات تخضع لتصنيف، ولقد صنفت إدارة المخاطر من 1-5 حسب معيار CAMELS من تصنيف 1 قوي إلى التصنيف5 غير مرضي.
- لابد من تقييم أصول البنك على أساس القيمة العادلة، إن وجدت أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر المصرفية.
- تستعين الوكالة بالمجمع الجهوي لتخفيف ما عليها من مسؤولية.

- **<u>الإجابة على الفرضيات :</u>**

✓ هذه الفرضية تقوم على أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في توفير المعلومات اللازمة للمساعدة في إتخاذ القرارات بشكل صحيح. فوجدت أن الوظيفة الأساسية للتدقيق الداخلي تكمن في القيام بفحص انتقادي تقييمي لنظام الرقابة الداخلية هدفه التأكد من أن المعلومات المعمول بها مصدرها الإدارة، وأنها مستمدة من مستندات من الواقع صحيحة وسليمة دقيقة وكافية لمنع الغش والتزوير واكتشاف الأخطاء

والإنحرافات وتجنبها مستقبلا، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات الخاصة بالمؤسسة والمعروضة على الإدارة بغرض اتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب،وهذا ما يتبث صحة الفرضية الأولى.

- ✓ أما الفرضية الثانية تنص على أن إدارة المخاطر تمكن البنك من تجنب المشاكل التي تعرقل أهدافه.

ولقد تم التوصل أن هناك دور إيجابي لإدارة المخاطر البنكية في تفعيل المبادئ المتبعة في نظام البنوك، وأن الوكالة البنكية بمستغانم تهتم بعملية إدارة المخاطر بغية التحكم فيها وضبطها أو تجنبها أحيانا، مما يسمح بتفادي المشاكل والتفاوتات التي تعيق أهداف ومصالح البنك فيقوم بمعالجة حجم التعرض لهذه المخاطر بقياسها، فمفهوم إدارة المخاطر المصرفية يعود إلى العملية الإجمالية التي تتبعها البنوك لتعريف إستراتيجية العمل، كذلك لتحديد و إعطاء قيم لهذه المخاطر ومعرفة مصدرها و بالتالي السيطرة عليها وبذلك فالفرضية الثانية صحيحة.

- ✓ الفرضية الثالثة مبنية على أن التدقيق الداخلي أداة فعالة في إدارة المخاطر المصرفية

و يمكن القول أن التدقيق الداخلي، يعتبر أحد أهم الركائز والمقومات لبلوغ المؤسسة أهدافها وتحديد نقاط القوة والضعف لها، وإضافة قيمة لها، من خلال الحماية من المخاطر التي تواجهها وتنبيهها بما يتاح أمامها من الفرص المناسبة، كما تعتبر مهنة التدقيق الداخلي ، من أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة، حيث لا يمكن للمدقق الداخلي التأكد من عدم وقوع الغش والتلاعبات، إلا عن طريق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، ومن هنا يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية ، هو نظام جد ضروري،فصميم عملية الرقابة هو التأكيد على انجاز كافة الأنشطة لما هو مطلوب اتجاه تحقيق أهداف وضمان سيرورة العمل و الحفاظ على استمرارية المؤسسة و على هذا فإن الفرضية الثالثة صحيحة.

- **<u>التوصيات:</u>**

- ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخليين في أساليب إدارة المخاطر.
- توفير المعلومات اللازمة للمدقق الداخلي وسيلة من وسائل دعمه.
- على المؤسسات المصرفية احترام ضوابط لجنة بازل بما يوافق ضوابط الدولة.

- **الآفاق المستقبلية :**

أخيرا بالرغم من أنني بذلت ما في وسعي لإلمام هذا البحث ، إلا أنه يبقى ناقصا نظرا لعدم القدرة على تناول كل شيء بالتفصيل، وبالتالي يبقى المجال مفتوحا للدراسات الأخرى في هذا الميدان ولكن من زوايا أخرى مختلفة نذكر منها :.

ـ دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر.

ـ دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

ـ التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية.

المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

المؤلفات و الكتب

1. أحمد حلمي جمعة،**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2000.

2. أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2012 .

3. أحمد نور، **المحاسبة في المنشآت المالية**، دار النهضة العربية و النشر، 1984.

4. حامد طلبة، محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة neelwafurat.com**، زمزم ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

5. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية الدولية neelwafurat.com**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ،2006.

6. خالد أمين عبد الله، علم **تدقيق الحسابات (الناحية النظرية و العلمية)neelwafurat.com** ،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر، الأردن، سنة2000.

7. خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرةعنIIA neelwafurat.com** الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014.

8. رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان، 2000.

9. رضاء خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة alqarii.com** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013 .

10. سلطان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**،الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

11. سليمان أحمد اللوزي، **إدارة البنوك**، دار الفكر لطباعة و النشر، 1997.

12. شقيري نوري موسى،محمود إبراهيم نور،وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب،**إدارة المخاطر**،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى،عمان،2012.

13. طارق عبد العال حماد ، **إدارة المخاطر (أفراد،إدارات،البنوك،الشركات)**،الدار الجامعية، الإسكندرية،2007

14. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007.

15. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية**،الجزائر،2000 .

16. عبد الرحمان بابنات،ناصر دادي عدوان، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، 2008.

17. عبد الناصر براني أبو شهد،**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**،دار النقائس،الأردن،الطبعة الأولى،2013.

18. فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى ،2004 .

19. فائق شقير ،عاطف الأخرس،عبد الرحمان سالم، **محاسبة البنوك** **https://www.neelwafurat.com/** ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى ،2000.

20. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر، 2008.

21. محمد التهامي طواهر،مسعود الصديقي، **التدقيق و مراجعة الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.

22. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري – المعايير والقواعد مشاكل التطبيق العلمي http://balis.bibalex.org/**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2007.

23. محمد مصطفى نعمات، **إدارة البنوك**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة 01 ،2017.

24. منير إبراهيم الهنيدي،**إدارة البنوك التجارية**،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة 2001 .

25. يوسف محمود جربوع, **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**،الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2000 .

الأطروحات و الرسائل و المذكرات الجامعية

26. أمينة مالك،**التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر البنكية**،**http://bib.univ-oeb.dz**،مذكرة شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،شعبة علوم تجارية،الجزائر،جامعة أم البواقي،2013 -2014 .

27. براهة كنزة،**دور المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات الداخلية http://archives.umc.edu.dz** ،مذكرة ماستر،تخصص إدارة مالية،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة،2013 – 2014 .

28. بوعيسى آمال، **حتمية خوصصة البنوك التجارية في إطار العولمة http://www.univ-medea.dz** ، معهد علوم التسيير، جامعة المدية، 2005-2006.

29. حمزة عبد الحليم، **البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار دراسة بنك البركة الجز ائري وكالة غرداية https://dspace.univ-ouargla.dz** ،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2012 .

30. خيزار كلثوم،**دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، تخصص فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر https://univ-biskra.dz** ،بسكرة،2014-2015.

31. رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي https://www.iugaza.edu.ps** ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

32. سالي كريمة،**دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**،**http://e-biblio.univ-mosta.dz** ، مذكرة ماستر،تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير،الجزائر،جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم،2016 -2017.

33. شعباني لطفي،**المراجعة الداخلية مهمتها في تحسين تسيير المؤسسةbiblio.univ-alger.dz** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إدارة الأعمال،جامعة الجزائر.

34. عثمان عبد اللطيف، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة و الأداء -http://e-biblio.univ-mosta.dz/**، مذكرة ماستر، التدقيق المحاسبي والمراقبة التسيير ،الجزائر ، جامعة مستغانم2015 .

35. فاطمة لعوج، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرارarchives.univ-biskra.dz** ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014 .

36. لبصير صورية،تسيير **مخاطر عدم السداد القروض في البنوك التجارية**،**-dspace.univ-msila.dz**،مذكرة شهادة ماستر تخصص مالية و إدارة المخاطر،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2015.

37. محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجز ائر http://biblio.univ-alger.dz/**، مذكرة الماجستير،جامعة الجزائر3، الجزائر،سنة2011.

المداخلات

38. المهدي حجاج،سعداوي نعيمة، زعباط لطفي،المجلة الدولية للأداء الاقتصادي،المجلد 2019،العدد3،تاريخ النشر 30جوان 2019،جامعة أمحمد بوقرة،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،مخبر **أداء المؤسسات الإقتصادية الجز ائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية،الجز ائر emarefa.net** ، تاريخ الاطلاع2022/06/16 .

باللغة الأجنبية

39. BETHOUX.R, KREMPER et POISSON .M **.l'audit dans le secteur public**, paris 1986, p 21.

40. lIONNEL.G et GERARD.V, audit et contrôle interne, **aspects financiers -opération et stratégique**, p2.

41. The Basel Committe on banking supervision **, https://www.bis.org/bcbs**.

42. Xatier،B Didier M،Dahlia T: **Le marché des changes et la zone franche .EDICEF**, France; 1999 ,P9.